الأحكام الخاصة بتفتيش المركبات في القانونين الأمريكي والكويتي: دراسة مقارنة

د. يوسف حجي المطيري
أستاذ القانون الجزائي المشارك
قسم القانون، كلية الدراسات التجارية

أ. منال مطلق المطيري
باحث قانوني، ماجستير قانون
كلية الحقوق، جامعة الكويت

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، دولة الكويت

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعاً من أهم موضوعات الإجراءات الجزائية، وهو تفتيش المركبات في القانونين الأمريكي والكويتي، حيث يتفق كل من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي والقانون الجنائي الأمريكي على أنّ التفتيش المحظور قانوناً والذي ولا يجوز إجراؤه من قبل رجل الشرطة هو ذلك التفتيش الذي يترتب عليه اعتداء على الحرية الشخصية، وانتهاك لحق الأفراد في الخصوصية، وأن يحيوا حياتهم الخاصة بمعزل عن أي تدخل من قبل أي من سلطات الدولة، وبالتالي عدم جواز انتهاك خصوصيات الأفراد من خلال إجراء أي تفتيش إلا وفقا للقواعد والأحكام التي ينص عليها قانون الإجراءات الجزائية. كما يتفق قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي مع القانون الجنائي الأمريكي على عدم اعتبار المركبة في حكم المسكن، لذلك تختلف الأحكام والإجراءات المنظمة لتفتيش المركبة عن تلك التي تنظم تفتيش المساكن، حيث ترتبط المركبة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي بشخص سائقها أو مالكها، فلا تعتبر مسكناً وإنّما تستمد حرمتها من اتصالها بمالكها أو سائقها، وهذا الأمر بخلاف القانون الجنائي الأمريكي، سواء على مستوى الولايات أو حتى على المستوى الفيدرالي الذي يضع قواعد وأحكاماً خاصة بتفتيش المركبات، تختلف عن تلك التي تنظم تفتيش الأشخاص والمساكن، حيث طوّرت المحكمة الأمريكية العليا خلال قرن من الزمان أربع نظريات لتفتيش المركبات، وهذه النظريات أصبحت الآن هي التي تنظم أحكام تفتيش المركبات وإجراءاته في جميع الولايات الأمريكية. وتتناول هذا الدراسة تفتيش المركبات عن طريق التحليل المقارن بين القانون الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الأنظمة القانونية المعمول بها، بغية الوصول إلى المزايا والعيوب بين هذين النظامين.

كلمات دالة: التفتيش المحظور، رجل الشرطة، الحرية الشخصية، حق الخصوصية، تفتيش المساكن.

المقدمة:

أولاً: موضوع الدراسة

يعتبر التفتيش من أخطر المسائل الإجرائية التي يباشرها رجال الضبط القضائي في مواجهة الأفراد، وذلك لما ينطوي على هذا الإجراء من مساس بحرية الأفراد وكشف لخصوصياتهم، لذلك تحرص جميع القوانين الجزائية على وضع مجموعة من الشروط والضوابط التي تنظم تفتيش الأشخاص ومساكنهم.

ثانياً: هدف الدراسة

وبسبب أهمية التفتيش، وما يترتب عليه من انتهاك لحرية الأفراد، وحقهم في الخصوصية، وفي أن يكونوا آمنين في مساكنهم وممتلكاتهم، وأن يحيوا حياتهم الخاصة بمعزل عن أي تدخل من قبل أي من سلطات الدولة، فإنّ الحق في أن يكون للأفراد حياة خاصة من الحقوق الإنسانية الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (12)، كما نص الدستور الكويتي على عدم جواز تفتيش الأفراد من خلال المادة (31)، وكذلك حق الإنسان في أن يعيش حياة خاصة من خلال التأكيد على حرمة المساكن في المادة (38)، أمّا الدستور الأمريكي فقد نص في التعديل الرابع على عدم جواز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول.

وتبدو الأهمية في كفالة حق الدولة للحياة الخاصة للأشخاص، وعدم انتهاكها أو التعدي على حرمتها في توفير الاستقرار الأمني لأفراد المجتمع، لكي يتمكنوا من أداء دورهم في تنمية الدولة. فكلما توافر الأمن واحترام القانون في المجتمع أدى هذا الأمر إلى جعل المجتمع مستقراً ومنتجاً، لذلك يعتبر الحق في الخصوصية من الحقوق المهمة جداً التي يحرص عليها أفراد المجتمع، أمّا إذا تم انتهاك هذا الحق دون مبرر قانوني من قبل السلطات في الدولة، فإنّ هذا الأمر سوف يؤدي إلى تحويل المجتمع من مجتمع آمن منتج إلى مجتمع غير آمن وغير منتج.

وفي المقابل يقتضي حق الدولة في تطبيق العدالة الجزائية، وكشف الجرائم ومعرفة مرتكبيها، ومن ثم معاقبتهم إعطاء سلطات التحقيق بعض الإجراءات التي يمكن أن يترتب عليها مساس بحياة الأفراد الخاصة، وذلك بهدف ضبط أدلة الجريمة مثل التفتيش، وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة.

إلاّ أنّ حق الدولة في تطبيق العدالة الجزائية يجب أن يكون محدداً ومنظماً بالقدر اللازم

الذي يوازن بين مقتضيات حق الدولة وكشف الجرائم ومعرفة مرتكبيها ومعاقبتهم، وحق الفرد في أن يكون آمناً في حياته الخاصة ضد أي انتهاك قد يترتب بسبب تفتشيه من دون مبرر قانوني، لذلك لا يجوز تفتيش مساكن الأفراد أو ممتلكاتهم، إلاّ إذا وجدت حالة من الحالات التي نص عليها قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة تعتبر من أهم الإجراءات الجزائية والمتمثلة في تفتيش المركبات وتسليط الضوء على الشروط الواجب توافرها والتي تجيز لرجل الشرطة القيام بتفتيش المركبة، بالإضافة إلى تحليل النظريات في هذا الشأن في كل من القانون الجنائي الأمريكي وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وإلى دراسة أحكام المحكمة الأمريكية العليا وقراراتها، ومقارنتها مع محكمة التمييز الكويتية بشأن تفتيش المركبات.

رابعاً: منهجية الدراسة

تتناول هذه الدراسة تفتيش المركبات عن طريق التحليل المقارن بين قانون الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الأنظمة القانونية المعمول بها في كل من دولة الكويت والولايات المتحدة. كما ستركز دراسة المبدأ على تحليل الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الأمريكية العليا على مدار قرن من الزمان، ومناقشتها ومقارنتها مع الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الكويتية.

خامساً: خطة الدراسة

أنشأت المحكمة الأمريكية العليا خلال قرن من مراجعتها وتحليلها للقضايا المتعلقة بتفتيش المركبات أربع نظريات، الأمر الذي يقتضي تقسيم الدراسة إلى مبحثين؛ حيث نناقش في المبحث الأول ماهية التفتيش، مبيّنين تعريف التفتيش وأنواعه، ومتى يترتب عليه اعتداء على ملكية الأفراد، وحقهم في الخصوصية، والمفهوم القانوني لتفتيش المركبات، أمّا المبحث الثاني فسوف نخصصه لمناقشة الحالات التي تبرر لرجل الشرطة تفتيش المركبات في القانون الجنائي الأمريكي وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي.

المبحث الأول
ماهية التفتيش

يتفق كل من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي والقانون الجنائي الأمريكي على أنّ التفتيش المحظور قانوناً والذي لا يجوز إجراؤه من قبل رجل الشرطة هو ذلك التفتيش الذي يترتب عليه اعتداء على الحرية الشخصية وانتهاك لحق الأفراد في الخصوصية، وفي أن يكونوا آمنين في مساكنهم وممتلكاتهم، وأن يحيوا حياتهم الخاصة بمعزل عن أي تدخل من قبل أي من سلطات الدولة، حيث إنّ الحق في أن يكون للأفراد حياة خاصة من الحقوق الإنسانية الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (12) التي أكدت بأنّه: «لا يجوز تعريضُ أحد لتدخُّل تعسُّفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمسُّ شرفه وسمعته. ولكلِّ شخص حقٌّ في أن يحميه القانونُ من مثل ذلك التدخُّل أو تلك الحملات»[1].

ومن جهته، فقد نص الدستور الكويتي على عدم جواز تفتيش الأفراد من خلال المادة (31) والتي جاء فيها بأنّه: «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون، ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة»، كما أكد الدستور على حق الإنسان في أن يعيش حياة خاصة من خلال التأكيد على حرمة المساكن، وذلك في المادة (38) التي نصت على أن: « للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلاّ في الأحوال التي يعيّنها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه».

وكذلك الأمر في الدستور الأمريكي في التعديل الرابع، والذي ينص على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها».

في هذا المبحث سوف نبيّن تعريف التفتيش، ونوضّح أنواعه والشروط التي تطلبها القانون لإجرائه في كل من القانون الجنائي الأمريكي وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، وذلك على النحو التالي:

(1) انظر في هذا الشأن كذلك: المادة (17) من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (8) من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الصادرة سنة 1950، والمادة (11) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الصادرة سنة 1959، وكذلك الإعلان الصادر من الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا سنة 1970.

المطلب الأول

تعريف التفتيش

عرّفت المحكمة الأمريكية العليا التفتيش بأنّه: «فحص الشخص أو ممتلكاته أو أي مكان آخر يعتبره خاصاً به من قبل رجل شرطة مختص بغرض العثور على أدلة الجريمة»[2]، حيث إنّ التعديل الرابع من الدستور الأمريكي يمنع إجراء أي تفتيش غير مبرر أو مصادرة الأشياء المتعلقة بالجريمة دون وجود إذن بالتفتيش من قاض مختص[3] أو موافقة الشخص محل التفتيش أو سبب قانوني مقنع[4].

هذا ويعتبر التفتيش من أقدم المفاهيم القانونية التي راجعتها المحكمة الأمريكية العليا، حيث راجعتها أول مرة مع بداية القرن الماضي، وذلك خلال نظرها لقضية كارول ضد الولايات المتحدة في عام 1925[5].

أمّا قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، فلم يُعرّف التفتيش بشكل عام، وإنّما عرّف تفتيش الأشخاص في المادة (81) والتي تنص على أنّ: «تفتيش الشخص يقع بالبحث عما يكون بجسمه أو ملابسه أو أمتعته التي معه عن آثار أو أشياء متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق فيها». وعرّف تفتيش المساكن في المادة (83) والتي تنص على أنّ: «تفتيش المساكن يكون بدخولها والبحث فيها عن شيء أو أثر يفيد التحقيق أو يلزم له، وللقائم بتفتيش المسكن أن يبحث عن الأشياء المطلوب ضبطها في جميع أجزاء المسكن وملحقاته ومحتوياته».

أمّا في الفقه، فقد عرّفه البعض بأنّه: «الاطلاع على محل منحه القانون حرمة خاصة باعتباره مستودع سر صاحبه لضبط ما عسى قد يوجد به، مما يفيد كشف الحقيقة عن جريمة معينة»[6]، إلا أنّ هذا التعريف يُعاب عليه أنّه قاصر، حيث لم يبيّن صفة القائم بالتفتيش، لذلك جاء البعض ليعرفه بنوع من الشمولية، حيث عرّفه بأنّه: «إجراء من إجراءات التحقيق يهدف إلى الكشف عن دلائل أو أشياء موجودة في مكان مغلق تفيد

(2) Olmstead v. United States, 277 U.S. 438 (1928), Katz v. United States, 389 U.S. 347 (1967), 13. C.J.S Search and Seizures 668, 13, 20, 23, 70, 72. Black's Law, p. 1377.

(3) https://criminal.findlaw.com/criminal-rights/the-fourth-amendment-warrant-requirement.html.

(4) https://criminal.findlaw.com/criminal-rights/probable-cause.html.

(5) Martin L'oconnor, Vehicle Searches -The Automobile Exception: The Constitutional Ride from Carroll v. United States to Wyoming v. Houghton, Touro Law Review, Vol. 16, Issue 2, p. 393, Winter 2000.

(6) د. حسن صادق المرصفاوي، أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 380.

في كشف الحقيقة عن الجريمة التي يباشرها أحد مأموري الضبط القضائي أو سلطة التحقيق أو المحكمة وفقا للقانون»[7].

ويعتبر التفتيش في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي والقانون الجنائي الأمريكي إجراء يهدف إلى كشف أدلة الجريمة ووقائعها بعد وقوعها، وليس قبل وقوعها أي يعد إجراء تحقيق بغرض جمع أدلة جريمة تحققت أركانها، ويتم إجراؤه من خلال البحث لضبط دليل الجريمة، سواء بحوزة الشخص نفسه أو داخل مسكنه، وفي الحالتين بيّن القانون في الولايات المتحدة الأمريكية كيفية إجرائه على نحو يحقق التوازن بين حق الدولة في تحقيق العدالة الجزائية، وحقوق المتهم التي ينص عليها القانون من أجل معرفة من هو الشخص الذي ارتكب الجريمة[8].

إلاّ أنّ التفتيش كإجراء يترتب عليه انتهاك وكشف لخصوصية الشخص، لذلك يعتبر من أخطر الإجراءات الجزائية، وقد قيّد الدستور الكويتي إجراءه بضرورة مراعاة القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، حيث تنص المادة (31) على أنّه: «لا يجوز القبض على إنسان، أو حبسه، أو تفتيشه، أو تحديد إقامته، أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل، إلاّ وفق أحكام القانون».

وكذلك الأمر بالنسبة للتعديل الرابع من الدستور الأمريكي الذي ينص على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها».

الفرع الأول

التفتيش والتعدي على الملكية

إنّ التفتيش الذي يجيزه قانون الإجراءات الجزائية في كل من دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، هو ذلك التفتيش الذي يستند إلى إذن قانوني بإجرائه، أو إلى جريمة مشهودة، أو رضاء، وفي بعض الحالات في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي سبب

(7) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ج1، ط10، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 947.

(8) محمود مصطفى، الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن، ج2 في التفتيش والضبط، مطبعة جامعة القاهرة، 1978، ص 70.

قانوني مقنع بوجود جريمة، لذلك إذا قام رجل الشرطة بإجراء التفتيش دون وجود أي من الحالات السابقة، فإنّ إجراءه يعتبر باطلاً، وذلك لمخالفته القانون. وبالتالي يكون باطلاً، ويتم استبعاد كل دليل يتحصل منه.

هذا وقد تطوّر مفهوم التفتيش في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يشمل جسم الإنسان ومسكنه وممتلكاته فقط، وهذا ما بيّنته المحكمة الأمريكية العليا عند تفسيرها لمفهوم التفتيش أول مرة في عام 1928، إذ أكدت بأنّ مكالمات الشخص لا تحتاج إذناً بالتفتيش لأنّها ليست مسكن الشخص أو ممتلكاته، وذلك من خلال نظرها لقضية Olmstead v. United States[9]، حيث قام أحد العملاء الفدراليين من دون إذن من القاضي بتركيب جهاز للتنصت على المكالمات داخل كابينة هاتف عمومي اعتاد شخص يدعى (روي أولمستيد) على استخدامه ليدير عمليات تهريب المواد الكحولية التي كان يحظر تناولها في ذلك الوقت.

وقد أدانت محكمة أول درجة (أولمستيد) بانتهاك قانون حظر حيازة وتجارة المواد الكحولية مع اثنين وسبعين متهماً آخرين اشتركوا معه بعمليات التهريب[10]، وقد طعن محامي (أولمستيد) على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار أن المباحث الفيدرالية انتهكت حقوق موكله الدستورية التي نص عليها التعديل الرابع، حيث إنّ ما قامت به المباحث الفيدرالية من تركيب جهاز للتنصت على مكالمات (أولمستيد) إنّما يعتبر تفتيشاً بمفهومه القانوني يستلزم إصدار إذن بالتفتيش من القاضي، وقد ردت الولاية على هذا الدفع بأنّ تركيب المباحث الفيدرالية جهاز تنصت في هاتف عمومي لسماع مكالمات المتهم لا يستلزم إصدار إذن، لكون كبينة الهاتف العمومي لا تعتبر مسكناً أو مكاناً خاصاً لشخص معيّن، فهي ليست ملكاً لأحد، وإنّما هي ملك لكافة الناس، لذلك لا يمكن للشخص أن يتوقع فيها الخصوصية[11].

وبالفعل حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية خمسة قضاة في مقابل أربعة بأنّ الشرطة الفيدرالية لم تخالف الدستور في قضية (أولمستيد) لأنّ تركيب جهاز تنصت في كابينة الهاتف العمومي لا يترتب عليه اعتداء على حق الملكية، لكون التفتيش الذي

(9) Olmstead v. United States, 277 U.S. 438 (1928).

(10) United States v. Olmstead, 7 F.2d 760 (W.D. Wash. 1925), https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/F21509642/760/7//.

(11) Forrest Revere Black, Starred Prohibition Case: Olmstead vs. United States Georgetown Law Journal, Vol. 18, Issue 2, P. 120, (January 1930), https://www.oyez.org/cases/1900-277/1940us438, https://billofrightsinstitute.org/educate/educator-resources/lessons-plans/landmark-supreme-court-cases-elessons/olmstead-v-united-states-1927/.

يعتبره التعديل الرابع مخالفاً لحقوق الأفراد الدستورية هو ذلك التفتيش الذي يؤدي إلى انتهاك أو تعد على حق الأفراد ومساكنهم والأماكن الخاصة بهم[12].

الفرع الثاني

التفتيش وتوقع الخصوصية

استمرت المحكمة الأمريكية العليا في تبني نظرية التعدي على ممتلكات الأفراد كمعيار للتمييز بين التفتيش القانوني وبين التفتيش المخالف للدستور حتى عام 1978، عندما عدلت عنه لتؤسس نظرية توقع الخصوصية للتمييز بين التفتيش القانوني والتفتيش غير القانوني، وذلك عند نظرها لقضية warden v hayden[13]، حيث أكدت المحكمة في حكمها عدولها عن نظرية التعدي على الملكية للتمييز بين التفتيش القانوني والتفتيش غير القانوني بشكل ضمني، وذلك عندما أقرت بأنّ التعديل الرابع تحوّل خلال قرن من الزمان ومنذ قضية (أولمستيد) من حماية حق الملكية ضد التعدي، إلى حق الأفراد في الخصوصية من الانتهاك[14].

وفي العام نفسه أكدت المحكمة الأمريكية العليا بشكل صريح تبنيها لنظرية توقع الخصوصية للتمييز بين التفتيش القانوني والتفتيش غير قانوني، وذلك عند نظرها لقضية Katz v. United States [15]، والتي تعد من أهم القضايا في مجال التفتيش والتي تتشابه وقائعها إلى حد كبير مع وقائع قضية (أولمستيد)، حيث اعتاد شخص يدعى (تشارلز كاتز) خلال فترات متباعدة من الزمن على استخدام هاتف عمومي معيّن لإدارة عمليات قمار مخالفة للقانون[16] بين ولاية كاليفورنيا ومدينة ميامي ومدينة بوسطن.

(12) https://www.oyez.org/cases/1900277/1940-us438.

(13) warden v hayden 387 us 294 (1967).

(14) تتلخص وقائع قضية ووردن ضد هايدن بقيام شخص مسلح بتاريخ 1962/3/17 بالسطو المسلح على شركة سيارات أجرة في مدينة بالتمور وقام أحد سائقي سيارات الأجرة بتتبع السارق إلى أن وصل إلى أحد المنازل ومن ثم قام بتبليغ رجال الشرطة الذين حضروا على الفور إلى المنزل من دون أن يكون لديهم إذن تفتيش وعند طرقهم على الباب فتحت زوجة هايدن وعند إبلاغها بوجود مرتكب جريمة السطو بالمنزل سمحت لهم بتفتيش المنزل وزودتهم بالأسلحة الخاصة بزوجها التي كان من ضمنها السلاح الذي تمت به عملية السطو وتمت محاكمة هايدن وإدانته من قبل محكمة الولاية.
https://www.oyez.org/cases/1966480/

(15) Katz v. United States, 389 U.S. 347 (1967).

(16) 18 U.S. Code § 1084.

وفور ورود إخبارية إلى المباحث الفيدرالية بأنشطة (كاتز) الإجرامية قاموا من دون الحصول على إذن من القاضي بتركيب جهاز تنصت داخل كبينة الهاتف، وتم تسجيل جميع المكالمات التي أجراها (كاتز)، والتي احتوت جميعها على أفعال غير قانونية تمثلت في إدارته لعمليات قمار غير قانونية بين ولاية كاليفورنيا ومدينة ميامي ومدينة بوسطن، ومن ثم تم إلقاء القبض على (كاتز) وأدين من قبل محكمة الولاية وكذلك محكمة الاستئناف، حيث استند قرار الإدانة إلى أنّ كبينة الهاتف العمومي يمكن استخدامها من جميع أفراد المجتمع في أي وقت يشاءون، فهي ليست منزلاً مملوكاً للمتهم حتى يمكن القول بأنّ رجال الشرطة قد تعدوا على حقه بالملكية عندما قاموا بتركيب جهازٍ للتنصت داخلها، ويترتب على هذا النتيجة عدم حاجة رجال الشرطة إلى استصدار إذن بتفتيش المتهم[17].

وطعن محامي (كاتز) على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على سند دستوري يتمثل في انتهاك رجال الشرطة لحق (كاتز) بالخصوصية، حيث إنّ التعديل الرابع من الدستور الأمريكي ينص على حق الأفراد في الخصوصية، وفي أن يكونوا آمنين في منازلهم، وفي ممتلكاتهم الخاصة ضد إجراء أي تفتيش غير قانوني من قبل السلطات، لذلك فإنّ الحماية التي قرّرها الدستور الأمريكي لا تشمل (كبينة) الهاتف، وإنّما المكالمات الخاصة التي أجراها موكله عن طريق الهاتف الموجود ب(الكبينة)، والتي قام رجال الشرطة بالتنصت عليها دون إذن تفتيش[18].

وبالفعل حكمت المحكمة الأمريكية العليا حكماً تاريخياً بأغلبية سبعة قضاة مقابل قاض واحد لمصلحة (كاتز)، حيث بيّنت المحكمة أنّ مفهوم التفتيش غير القانوني هو الذي يترتب عليه انتهاك لحق الفرد بالخصوصية، وليس التعدي على حق الفرد في ملكيته فقط كما كان معمولاً به في السابق، وقد مثّل هذا الحكم إلغاءً لحكم المحكمة الأمريكية العليا في قضية (أولمستيد)[19].

ونحن نرى أنّ المحكمة الأمريكية كانت مصيبة في حكمها في قضية (كاتز)، حيث إنّ معيار التعدي لتحديد التفتيش غير القانوني ليس دقيقاً لأنّ الشخص يمكنه التخلي عن حقه في الخصوصية، ومع ذلك يبقى حقه في الملكية كما هو الحال بالنسبة لمالك العين المؤجرة من قبل الغير، حيث يبقى لهذا الأخير حقه في الخصوصية دون أن يكون

(17) Michael Vitiello, Katz v. United States: Back to the Future University of Richmond Law Review, Vol. 52, Issue 2, p. 425, January 2018.

(18) https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/389347/.

(19) Margaret Hu, Cybersurveillance Intrusions and an Evolving Katz Privacy Test Symposium: Katz at 50: The Fourth Amendment in the Digital Age American Criminal Law Review, Vol. 55, Issue 1, Winter 2018, p. 127 https://www.oyez.org/cases/196735/.

للمالك، أي أنّ معيار الملكية والتعدي عليها لبيان التفتيش غير القانوني والتي كانت سائدة في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي لأكثر من خمسين سنة كانت غير دقيقة، وبذلك أسست المحكمة العليا مفهوماً جديداً لتحديد التفتيش المخالف للقانون هو معيار توقع الخصوصية، وعليه فإنّ التفتيش يكون غير دستوري إذا ترتب عليه انتهاك لحق الشخص في الخصوصية، لذلك يشترط على رجال الشرطة استصدار إذن في كل مكان يفترض فيه الشخص حصوله على الخصوصية.

الفرع الثالث

محل التفتيش

على خلاف قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي الذي يقسم التفتيش إلى نوعين هما: تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن، يقسّم القانون الجنائي الأمريكي التفتيش من حيث محله إلى ثلاثة أنواع: تفتيش أشخاص، وتفتيش مساكن، وتفتيش سيارات[20]. ومع ذلك يتفق قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي مع القانون الجنائي الأمريكي بقيام رجل الشرطة بإجراء التفتيش وينظمهما قانون الإجراءات الجزائية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تفتيش الأشخاص

يعرّف قانون الإجراءات الجزائية الكويتي تفتيش الأشخاص من خلال الفقرة الأولى من المادة (81) والتي تنص على أن: «تفتيش الشخص يقع بالبحث عما يكون بجسمه أو ملابسه أو أمتعته التي معه من آثار أو أشياء متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق فيها.....».

ولإمكانية إجراء تفتيش الشخص، فإنّه يلزم احتجاز الشخص المدة اللازمة لإجراء التفتيش وعدم السماح له بمغادرة المكان حتى يتم تفتيشه، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (81) بأنّه: «.... وقد يستلزم تفتيش الشخص القبض عليه المدة اللازمة لإجراء التفتيش بما يستتبع هذا التفتيش من استعمال القوة في الحدود السابق بيانها في المادة (49)»[21].

(20) Arizona v. Johnson, 129 S. Ct. 781, 172 L. Ed. 2d 694 (2009), U.S. v. Drayton, 536 U.S. 194, 122 S. Ct. 2105, 153 L. Ed. 2d 242, (2002), Pennsylvania v. Mimms, 434 U.S. 106, 98 S. Ct. 330, 54 L. Ed. 2d 331, (1977).

(21) تنص المادة (49) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي على أنّه: «لمن يقوم بتنفيذ القبض أن يستعمل القوة التي تلزم لتنفيذه والتغلب على كل مقاومة من جانب المقبوض عليه أو غيره، على أن القوة الجائز استعمالها لا يصح أن تزيد على ما تستلزمه ضرورة منع المقاومة أو الهرب، ولا يجوز أن تودي إلى قتل شخص إلا إذا كان متهماً في جريمة معاقب عليها بالإعدام أو الحبس المؤبد».

والأصل في تفتيش الأشخاص أنّه عمل من أعمال التحقيق، لذلك يلزم أن تباشره سلطة التحقيق، أمّا إذا خوّل قانون الإجراءات مأمور الضبط بإجرائه، فالتخويل في هذه الحالة يجعل التفتيش عملاً من أعمال التحقيق يختص بإجرائه مأمور الضبط استثناء، وذلك لما يترتب على تفتيش الشخص من اعتداء على الحرية الشخصية والحق في الخصوصية، وهذا ما جعل المشرع ينص على هذا الاستثناء على سبيل الحصر في حالات معينة[22].

هذا ويتضح من عجز المادة (80) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي أنّ الهدف من تفتيش الأشخاص هو البحث عن أشياء وأدلة تتعلق بجريمة معينة تم ارتكابها بالفعل، لذلك لا يجوز إجراء التفتيش لمنع جريمة يتوقع أنّها سوف ترتكب حتى وإن كانت احتمالية ارتكابها أمراً حتمياً ولا مفر منه[23].

وتفتيش الأشخاص يشمل جسم الشخص وملابسه وأمتعته الشخصية مثل حقيبته وهاتفه المحمول، وجميع الأجهزة الإلكترونية المحمولة معه بالإضافة إلى محفظته، وهذا ما أكده المشرع في المادة (81)، فإذا صدر إذن بتفتيش شخص معيّن، فإنّ هذا الأمر يشمل جسمه وما يتصل به من أشياء ومنقولات تستمد حرمتها من اتصالها بالشخص محل التفتيش، وبالتالي تكتسب حرمتها من حرمة هذا الشخص[24].

وعلى الرّغم من الجدل الفقهي الذي أثير حول قانونية اللجوء إلى الوسائل الطبية الحديثة لاستخراج أدلة الجريمة، إلاّ أنّنا نرى أنّ تفتيش جسم الشخص يشمل أيضاً فحص أعضائه الداخلية عن طريق الأشعة وغسيل معدته، بالإضافة إلى أخذ عيّنات من دمه، وذلك للتأكد من خلوهما من مواد مخدرة أو مسكرة[25].

(22) د. عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 285.

(23) تنص المادة (80) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي على أنّه: «لا يجوز تفتيش الشخص أو مسكنه أو رسائله إلا بمعرفة المحقق أو بأمر منه، لضبط الأشياء التي استعملت في الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلقت بها، متى استلزمت ذلك ضرورة التحقيق ولم توجد وسيلة أخرى للحصول عليها».

(24) د. مشاري العيفان ود. حسين بوعركي، الوسيط في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، ج1، ط2، دون ناشر، دولة الكويت، 2017، ص 193.

(25) هذا وقد نشأ خلاف بين الفقه على قانونية اللجوء إلى الوسائل الطبية الحديثة لاستخراج أدلة الجريمة، حيث يذهب البعض إلى عدم قانونية اللجوء إلى هذه الوسائل، وذلك حفاظاً على الكرامة وعدم جواز استخراج دليل من جسم الإنسان كرهاً عنه لما يترتب على هذا الأمر من آلام ومعاناة واعتداء وحشي على آدمية الإنسان وإهدار لكرامته. انظر: د. مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 534، بينما يرى البعض الآخر من الفقه جواز اللجوء إلى الوسائل الطبية الحديثة لاستخراج أدلة الجريمة وذلك تغليباً للمصلحة العامة، أو لكون هذا الإجراء يعتبر من أعمال الخبرة أكثر من كونه من أعمال التفتيش. انظر: د. رؤوف عبيد، المشكلات العملية

ثانياً: حكم تفتيش المركبات

على خلاف قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي الذي يُفرِد أحكاماً وقواعد خاصة بتفتيش المركبات، فقد اتفق الفقه والقضاء في دولة الكويت على أنّ المركبة تتصل بشخص مالكها أو حائزها، بحيث إذا صدر إذن بتفتيش شخص معيّن، فإنّ هذا الإذن يمتد ليشمل تفتيش المركبة التي يقودها إلاّ إذا كانت هذه المركبة متوقفة داخل حدود منزله، فإنّها في هذه الحالة تأخذ حكم تفتيش المنزل، وهذا ما أكدته محكمة التمييز الكويتية حيث قضت بأنّ: «حرمة المركبة والموجودات التي في داخلها من حقائب ومتعلقات شخصية مستمدة من حرمة مالك المركبة أو حائزها، لذلك لا يجوز تفتيش المركبة إلاّ إذا وجد مبرر قانوني»[26].

واتصال حرمة المركبة بمالكها أو حائزها إنّما هو حكم مقرر في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي للسيارات التي تستخدم كوسيلة نقل خاصة فقط، أمّا إذا كانت المركبة ذات استخدام مزدوج حيث يتم تجهيزها على نحو يجعلها مسكناً، بالإضافة إلى قدرتها على الحركة والتنقل في الشوارع فإنّها تعتبر مسكناً، وبالتالي تأخذ حكم وإجراءات تفتيش المسكن، لذلك لا يجوز تفتيشها إلاّ وفقاً للشروط والإجراءات التي يتم تفتيش المساكن من خلالها، ومن أمثلة هذا النوع من المركبات (الكرفانات) التي يستخدمها الأشخاص في سفرهم، ويتم تزويدها بكل ما يحتاجه الشخص للإقامة فيها. وكذلك يسري هذا الحكم على المركبات المهجورة إذا اتخذها المشردون مأوى لهم[27].

أمّا إذا تركت المركبة في الطريق العام لعطل فيها، فلا يجوز تفتيشها إلاّ بناءً على إذن[28]، وعليه فإذا وجدت سيارة مغلقة خالية من الركاب ومتوقفة في طريق عام، وليس في ظاهر الحال ما يشير إلى تخلي صاحبها عنها، فإنّها تعد في حيازته ولو لم يكن بالقرب منها، وبالتالي فإنّه لا يجوز تفتيشها إلاّ إذا وجدت جريمة مشهودة، أو بإذن من سلطة التحقيق[29].

الهامة في الإجراءات الجنائية، ج1، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 114؛ ود. عوض محمد عوض، مرجع سابق، فقرة 341، ص 380-381. راجع في الشأن: د. مشاري العيفان ود. حسين بوعركي، مرجع سابق، ص 194.

(26) طعن رقم 2009/52 جزائي، جلسة 2010/1/5، مجلة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال أربعين عاماً، أبريل 2015، ص 203؛ طعن رقم 2003/578 جزائي، جلسة 2004/12/21، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال الفترة من 2002/1/1 حتى 2006/12/31 في المواد الجزائية، القسم الخامس، المجلد الرابع عشر، يناير 2011، ص 238.

(27) د. عوض محمد عوض، مرجع سابق، ص 306.

(28) طعن رقم 1999/434 جزائي، جلسة 2000/6/13، مجلة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة التمييز خلال أربعين عاماً، أبريل 2015، ص 151.

(29) نقض 1984/6/20، القواعد القانونية، ج 4، رقم 242، ص 268.

أمّا سيارات الأجرة والنقل العام، فقد اتفق الفقه على حق رجل الضبط القضائي في استيقافها في أي مكان للتأكد من عدم مخالفتها للقوانين واللوائح والتأكد من هوية ركابها، ولكن دون تفتيش سائقها أو الركاب إلاّ إذا وجدت جريمة مشهودة أو وجد إذن بالتفتيش[30].

وفي المقابل لا يعتبر القانون الجنائي الأمريكي المركبة متصلة بشخص مالكها أو حائزها في حالة صدور إذن بتفتيشه كما هو الحال في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، حيث وضعت المحكمة الأمريكية العليا منذ عام 1925 أحكاماً وقواعد خاصة لتفتيش المركبات، وذلك خلال نظرها لقضية كارول[31]، التي تتلخص وقائعها بقيام أحد العملاء الفيدراليين بعد ورود معلومة شبه مؤكدة عن عملية تهريب مواد كحولية باستيقاف سيارة يقودها شخص يدعى كارول على طريق يشتهر كثيراً بتهريب المواد الكحولية من خلاله وتفتيشها دون أن يكون لديه إذن.

وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأنّ طبيعة المركبة المتحركة تستدعي استثناءها من الضمانات التي نص عليها التعديل الرابع من الدستور الأمريكي[32]، فمن غير المنطقي أن يطلب رجل الشرطة من سائق المركبة المراد تفتيشها أن ينتظر ولا يتحرك من مكانه حتى يذهب ويحضر إذناً بتفتيشها، لذلك لا يشترط لتفتيش المركبات إذنٌ من السلطات المختصة، وإنّما يكفي وجود مبرر قانوني مقنع[33] لدى رجل الشرطة بوجود أدلة جريمة داخل المركبة ليقوم بتفتيشها[34]. وهذا الحكم يشمل جميع أنواع المركبات، سواء أكانت سيارات خاصة أم عامة، وحتى سيارات الأجرة[35].

أمّا بالنسبة للمركبات ذات الاستخدام المزدوج «المنازل المتنقلة»، فقد قررت المحكمة

(30) د. عوض محمد عوض، مرجع سابق، ص 307؛ فرج علواني هليل، التعليق على قانون الإجراءات الجنائية، ج1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص 512. د. رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص 463.

(31) Carroll v. United States, 267 U.S. 132, (1925).

(32) أطلق القضاء والفقه في الولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً على الحكم في قضية كارول مسمى «استثناء كارول» أو «نظرية كارول» أو «مبدأ كارول»، وجميع هذه التسميات تعني استثناء المركبات من شرط إصدار إذن التفتيش الذي نص عليه التعديل الرابع من الدستور الأمريكي.

(33) https://www.law.cornell.edu/wex/probable_cause.

(34) Martin L. O'Connor, Vehicle Searches--The Automobile Exception: The Constitutional Ride from Carroll v. United States to Wyoming v. Houghton, Touro Law Review, Vol. 16, Issue 2, p. 393, (2000).

(35) Martin R. Gardner, Searches and Seizures of Automobiles and Their Contents: Fourth Amendment Considerations in a Post-Ross World, Nebraska Law Review, Vol. 62, Issue 1, p. 20, (1983).

الأمريكية العليا في قضية كاليفورنيا ضد كارني[36] عام 1985 بأنّ الطبيعة المتنقلة لهذه المنازل، بالإضافة إلى سرعة تحريكها وسهولته في أي وقت وإلى أي مكان تستوجب تطبيق مبدأ كارول عليها، بحيث يجوز لرجل الشرطة تفتيش هذه المنازل المتنقلة، إذا وجدت في مكان عام دون إذن، متى وجد سبب قانوني مقنع بوجود أدلة جريمة بداخلها، حيث إنّه من غير المنطقي أن يقوم شخص بإيقاف منزل متنقل في مكان عام، ومن ثم يتمسك بحقه في الخصوصية[37].

ثالثاً: تفتيش المساكن

تعتبر حرمة المساكن من أهم المبادئ القانونية المستقر العمل عليها في جميع دول العالم، لذلك تحرص غالبية دساتير العالم على النص على حرمة المساكن وعدم دخولها إلاّ بوجود مبرر قانوني، حيث ينص الدستور الكويتي في المادة (38) على أنّ: «للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها، إلاّ في الأحوال التي يعيّنها القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه». وكذلك الأمر في الدستور الأمريكي من خلال مفهوم التعديل الرابع والذي ينص على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها»[38].

ولضمان حرمة المساكن، فإنّ قوانين الجزاء في دول العالم تحرص على تنظيم عملية دخول المساكن وتفتيشها، والنص على عدم جواز دخولها وتفتيشها إلاّ وفقاً لأحكام القانون، حيث تنص المادة (87) من قانون الإجراءات الجزائية الكويتي على أنّ: «للأشخاص ومساكنهم ورسائلهم حرمة، ..... وحرمة المسكن تشمل كل مكان مسور أو محاط بأي حاجز، مستعمل أو معد للاستعمال كمأوى.....».

ولا يكتفي قانون الإجراءات الكويتي بالنص على حرمة المساكن وعدم جواز دخولها وتفتيشها إلاّ وفقاً لأحكام القانون فقط، وإنّما ينص على تجريم ومعاقبة أي انتهاك لحرمة المساكن أو تفتيشها دون مبرر قانوني، حيث ينص في المادة (55) على أنّ: «كل موظف عام أو مستخدم وكل شخص مكلف بخدمة عامة، دخل اعتماداً على وظيفته مسكن أحد الأفراد بغير رضائه في غير الأحوال المبيّنة في القانون، أو من دون مراعاة

(36) California v. Carney, 417 U.S. 386 (1985).

(37) G. Edward Murphy, Supreme Court Extends the Automobile Exception: California v. Carney, Northern Illinois University Law Review, Vol. 6, Issue 1, p. 149 (1986).

(38) التعديل الرابع من الدستور الأمريكي.

القواعد والإجراءات المبيّنة فيه، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز مائتين وخمسة وعشرين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين»[39].

هذا ويتفق قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي مع قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي في اعتبار عملية تفتيش المساكن عملاً من أعمال التحقيق، إلاّ إنّ قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي يختلف عن قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في النص على اختصاص سلطة التحقيق بإصدار إذن التفتيش، حيث تنص المادة (80) من قانون الإجراءات على أنّه: «يجوز تفتيش الشخص أو مسكنه أو رسائله بمعرفة المحقق أو بأمر منه، لضبط الأشياء التي استعملت في الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلقت بها، متى استلزمت ذلك ضرورة التحقيق ولم توجد وسيلة أخرى للحصول عليها».

وبمقتضى هذا النص يعتبر التفتيش عملاً من أعمال التحقيق في الأصل لا تجريه إلا سلطة التحقيق، ويجوز استثناء أن يجريه مأمور الضبط في حالة رضاء حائز المسكن بالتفتيش، وفي حالة ندب سلطة التحقيق له للقيام بالتفتيش.

أمّا في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، فإنّه لا يملك سلطة إصدار إذن لتفتيش المتهم إلا شخص يحمل صفة قاضي ولاية، وهذا ما أكده التعديل الرابع من الدستور الأمريكي والذي ينص على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها»، حيث إنّ المذكرة التي نص عليها التعديل الرابع هي إذن التفتيش الذي لا يمكن أن يصدر إلاّ من شخص يحمل صفة قاض، وأن يكون هذا القاضي محايداً ومستقلاً عن سلطة التحقيق والاتهام وعن المتهم المراد تفتيشه، وهذا ما أكدته المحكمة الأمريكية العليا في قضية Johnson v. United States[40] بأنّ مذكرة التفتيش لا يمكن أن ينتج أثرها من الناحية الإجرائية إذا صدرت من أي موظف لا يكون قاضياً مهما كان مركزه الوظيفي كالمدعي العام أو كبير مفوضي الشرطة، وأن يحمل هذا القاضي صفة الحياد بأن لا يميل إلى سلطة التحقيق أو إلى المتهم، وأن يكون مستقلاً ولا يصدر مذكرة التفتيش، إلاّ بعد التأكد من توافر السبب المحتمل بأنّ تكون أدلة الجريمة في حوزة المتهم[41].

(39) هذا ويعرّف الفقهاء تفتيش المسكن بأنّه: «التنقيب في سكن شخص معيّن، وذلك للبحث وضبط أشياء وأدلة ارتبطت بجريمة ارتكبت بالفعل». د. محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 508؛ د. مشاري العيفان ود. حسين بوعركي، مرجع سابق، ص 210.

(40) Johnson v. United States, 333 U.S. 10, 68 S.Ct. 367, 92 L.Ed. 436 (1948).

(41) Leah M. Litman, The Exception Circumstances of Johnson v. United States, Michigan Law Review First Impressions, 114 Mich. L. Rev. First Impressions 81, Vol. 114, (2015), p. 8.

هذا وقد ثار جدل قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية على تعريف القاضي المحايد والمستقل، ومتى يعتبر القاضي غير محايد أو مستقل، وبالتالي غير مؤهل لإصدار إذن التفتيش، وقد حسمت المحكمة الأمريكية العليا هذا الجدل في عام 1971، وذلك من خلال نظرها لقضية Coolidge v. New Hampshire [42]، والتي تتلخص وقائعها بقيام رجال المباحث بتاريخ 1964/1/28 بالتوجه إلى شقة شخص يدعى إدوارد كولج لسؤاله عن صلته بمقتل فتاة تبلغ 14 عاماً، وأثناء التحقيق معه، قامت زوجة المتهم بتزويد رجال المباحث بمجموعة من المسدسات التي يملكها المتهم.

وقد بدا على المتهم علامات الارتباك وبتاريخ 1964/2/19 احتاج رجال المباحث إلى إصدار إذن لتفتيش سيارة المتهم، ومن ثم قاموا بإصدار الإذن من المدعي العام للولاية الذي كان يشغل منصب قاضي الصلح من قبل سلطات الولاية بشكل مؤقت، ومن ثم أشرف على التحقيقات التي تمت مع المتهم من رجال الشرطة بحكم منصبه كمدع عام.

وبالفعل بعد تفتيش سيارة المتهم، تم العثور على ملابس المجني عليها ملطخة بالدماء وأغراضها الشخصية، وتمت محاكمة المتهم من قبل محكمة الولاية، وجرت إدانته بالقتل العمد وحكم عليه بالحبس المؤبد من دون إطلاق السراح، وطعن محامي كولج على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على أساس دستوري يتمثل في مخالفة الحكم للتعديل الرابع، حيث إنّ القاضي الذي أصدر إذن تفتيش المتهم لم يكن قاضياً محايداً أو مستقلاً لأنه كان يشغل منصب المدعي العام وقت إصدار الإذن ووقت الإشراف على التحقيقات.

وبالفعل حكمت المحكمة الأمريكية العليا ببطلان إذن التفتيش لمخالفته الضمانات الواردة في التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، وذلك لصدور الإذن من قاض لم تكن لديه صفة الحياد والاستقلال، كونه أشرف على التحقيقات مع المتهم بحكم منصبة كمدع عام للولاية، كما بينت المحكمة أنّ القاضي يكون محايداً إذا كان يتوقع أن لا يميل للمتهم أو إلى سلطات التحقيق، ويكون مستقلاً إذا لم تكن تربطه أية علاقة شخصية أو إدارية مع المتهم أو سلطات التحقيق، وهاتان الصفتان ليس بالضرورة أن تكونا متلازمتين، فالقاضي يمكن أن يكون محايداً ومع ذلك لا يكون مستقلاً، كما يمكن أن يكون مستقلاً ومع ذلك لا يكون محايداً، لذلك لابد للقاضي الذي يصدر إذن التفتيش أن يكون محايداً ومستقلاً أيضاً[43].

(42) Coolidge v. New Hampshire, 403 U.S. 443 (1971).

(43) Jacob W. Landynski, Supreme Court's Search for Fourth Amendment Standards: The Extraordinary Case of Coolidge v. New Hampshire, The Connecticut Bar Journal, Vol. 45, Issue 3 (1971), p. 330. https://www.oyez.org/cases/1970323/ .

وفي رأينا فإنه لم يتميز قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في ضرورة أن يصدر إذن التفتيش من قاض فقط، وإنّما تميّز أيضاً في اشتراط أن يكون هذا القاضي محايداً ومستقلاً عن سلطات التحقيق، بحيث يكون باطلاً كل إذن تفتيش لا يصدر من قاض محايد ومستقل عن المتهم أو سلطات التحقيق، لما يترتب على هذا الأمر من مساس بحقوق أفراد المجتمع وحرياتهم، وفي أن يكونوا آمنين في مساكنهم وممتلكاتهم الخاصة من أي اعتداء، أو انتهاك غير مبرر من قبل السلطات العامة.

الفرع الرابع

أنواع التفتيش

يتفق قانون الإجراءات الأمريكي مع قانون الإجراءات الكويتي في وجود نوعين من أنواع التفتيش هما التفتيش القانوني والتفتيش الرضائي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التفتيش القانوني

التفتيش القانوني هو ذلك التفتيش الذي يستند إلى نص في القانون لإجرائه، ولا يستند إلى رضاء المتهم. وقد نص قانون الإجراءات الكويتي على تفتيش الشخص ومسكنه في المادة (80) والتي جاء فيها أنّه: «يجوز تفتيش الشخص، أو مسكنه، أو رسائله بمعرفة المحقق، أو بأمر منه، لضبط الأشياء التي استعملت في الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلقت بها، متى استلزمت ذلك ضرورة التحقيق ولم توجد وسيلة أخرى للحصول عليها».

ومن جهتها، فقد نظمت المادة (51) تفتيش الشخص في حالة القبض عليه، إذ نصت على أنّه: «لمن يقوم بتنفيذ القبض أن يفتش المقبوض عليه مبدئياً لتجريده من الأسلحة، وكل ما يحتمل أن يستعمله في المقاومة أو في إيذاء نفسه أو غيره، وأن يضبط هذه الأشياء ويسلمها مع المقبوض عليه إلى الآمر بالقبض، وإذا عثر أثناء هذا التفتيش بصفة عرضية على أشياء متعلقة بالجريمة أو تفيد في تحقيقها، فعليه أن يضبطها أيضاً وأن يسلمها إلى الآمر بالقبض، وإذا كان المقبوض عليه امرأة، وجب أن تقوم بتفتيشها امرأة».

ويترتب على هذا النص عدم جواز تفتيش الشخص الذي يكون محلاً للاستيقاف[44] لكون قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي لا يعتبر الاستيقاف قبضاً بالمفهوم

(44) تنص المادة (52) من قانون الإجراءات الكويتي على أنّه: «لكل شرطي أن يستوقف أي شخص ويطلب منه بيانات عن اسمه وشخصيته، إذا كان ذلك لازماً للتحريات التي يقوم بها، وللشرطي أن يطلب من الشخص أن يصحبه إلى مركز الشرطة إذا رفض تقديم البيانات المطلوبة عن شخصيته أو إذا قدم بيانات غير صحيحة، أو إذا كانت هناك قرائن جدية تدل على أنّه ارتكب جناية أو جنحة»

القانوني[45]. وعليه إذا قام رجل الشرطة بتفتيش شخص أثناء استيقافه، وعثر معه على أشياء تشكل جريمة، فإنّ هذا التفتيش يعتبر باطلاً، والسبب في هذا الأمر يعود إلى أنّ الاستيقاف لا يبرر التفتيش بعكس قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، الذي يجيز لرجل الشرطة تفتيش من يقوم باستيقافه، وذلك من خلال اللمس الخارجي على ملابسه، وإخراج الأشياء الموجودة في حوزته، بهدف تجريده من أية أدوات خطرة يحملها ويمكنه من خلالها إيذاء رجل الشرطة. فالتفتيش في حالة الاستيقاف في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي يمكن اعتباره تفتيشاً وقائياً يهدف إلى حماية رجل الأمن بالدرجة الأولى، وإن ترتّب على هذا التفتيش أدلة جريمة معيّنة، فإنّ قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي يجيز محاكمته عنها لأنّ طريقة اكتشافها قد تمت بطريقة عرضية[46].

ثانياً: التفتيش الرضائي

الأصل أن يكون التفتيش قانونياً أي أن ينص عليه قانون الإجراءات الجزائية بعد توافر شروطه، ويتم تنفيذه بطريقة قانونية وصحيحة، الأمر الذي يترتب عليه أن يكون منتجاً لآثاره القانونية حتى وإن لم يرض المتهم بإجرائه لكون صحة التفتيش بحسب الأصل تتطلب استناده إلى نص قانوني وليس رضاء الشخص محل التفتيش.

وقد نظم قانون الإجراءات الكويتي التفتيش الرضائي من خلال المادة (79) من قانون الإجراءات والتي تنص على أنّه: «لا يجوز تفتيش الأشياء ذات الحرمة دون موافقة صاحب الشأن، إلاّ في الأحوال التي ينص عليها القانون، وبالشروط المقررة فيه». والمشرع عند تنظيمه للشروط الخاصة بالتفتيش، إنّما كان يهدف إلى صون حرمة الأشخاص ومساكنهم وضمان حق أفراد المجتمع في الحرية والخصوصية، لذلك يمكن للشخص محل هذه الحماية أن يتنازل عن هذه الضمانة من خلال موافقته على قيام رجل الشرطة بتفتيشه أو تفتيش مسكنه.

غير أنّ رضاء الشخص بتفتيشه لا يكون صحيحاً ومنتجا لآثاره القانونية، إلاّ إذا توافرت فيه الشروط التالية:

---

(45) يعرّف قانون الإجراءات الجزائية الكويتي القبض بالمادة (48) والتي تنص على أنّه: «القبض هو ضبط الشخص وإحضاره، ولو جبراً، أمام المحكمة أو المحقق بموجب أمر صادر منه، أو بغير أمر، في الحالات التي ينص عليها القانون، الأمر القانوني بالقبض يجب أن يكون كتابة، ويخوّل لمن وجه إليه سلطة القبض متى كان صحيحاً موافقاً للقانون، أمّا الأمر الشفوي فلا يجوز تنفيذه إلاّ بحضور الآمر وتحت مسؤوليته».

(46) Devon W. Carbado, From Stop and Frisk to Shoot and Kill: Terry v. Ohio's Pathway to Police Violence UCLA Law Review, Vol. 64, Issue 6 (2017), p. 1508.

أ. الإرادة الحرة:

يشترط لصحة رضاء الشخص بأن يقوم رجل الشرطة بتفتيشه أو تفتيش مسكنه أن يكون هذا الرضاء صادراً عن إرادة حرة وواعية، أمّا إذا وقع إكراه أو تهديد على الشخص بأنّه سوف يتم إلحاق الأذى به إذا لم يوافق على خضوعه للتفتيش فعندها يكون هذا التفتيش غير قانوني، وبالتالي يبطل كل دليل ينتج عنه كما أنّ الرضاء يجب أن يصدر من شخص مدرك، لذلك فلا يصح الرضاء بالتفتيش إذا صدر من شخص عديم الأهلية.

ب. صاحب الحق بالرضاء:

بالإضافة إلى شرط الإرادة الحرة، يشترط لصحة رضاء الشخص بتفتيشه أو تفتيش مسكنه أن يصدر الرضاء من صاحب الحق نفسه، وعليه لا يصح التفتيش الذي يكون مصدره مالك المنزل أو المركبة إذا لم يكن هو من يسكن المنزل أو يحوز المركبة.

ج. الرضاء الصريح:

لكي يكون التفتيش الرضائي صحيحاً ومنتجاً لآثاره بالإضافة لما سبق، يجب أن يكون الرضاء صريحاً وواضحاً بالسماح لرجل الشرطة بالقيام بالتفتيش، لذلك لا يعتبر سكوت الشخص محل التفتيش – بعد أن يسأله رجل الشرطة برغبته في تفتيشه – رضاءً بالتفتيش، كما لا يعتبر عدم اعتراض الشخص على رجل الشرطة الذي يقوم بتفتيشه رضاءً بهذا التفتيش.

د. الرضاء المعاصر:

يشترط لما سبق أن يكون الرضاء بالتفتيش سابقاً لقيام رجل الشرطة بتفتيش الشخص أو سيارته أو منزله أو معاصرا له، وليس لاحقاً للتفتيش، حيث إنّ الرضاء اللاحق لا يجعل التفتيش الباطل تفتيشاً قانونياً ومنتجاً لآثاره[47].

المطلب الثاني

المفهوم القانوني لتفتيش المركبات

يتفق قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي مع القانون الجنائي الأمريكي على عدم اعتبار المركبة في حكم المسكن، لذلك تختلف الأحكام والإجراءات المنظمة لتفتيش المركبة عن تلك التي تنظم تفتيش المساكن، حيث ترتبط المركبة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي بشخص سائقها أو مالكها، فلا تعتبر مسكناً وإنّما تستمد حرمتها من اتصالها بمالكها أو سائقها[48].

(47) د. حاتم حسن بكار، أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص451.

(48) د. مشاري العيفان، ود. حسين بوعركي، مرجع سابق، ص 202.

وهذا الأمر بخلاف القانون الجنائي الأمريكي، سواء على مستوى الولايات أو حتى على المستوى الفيدرالي الذي يضع قواعد وأحكاماً خاصة بتفتيش المركبات تختلف عن تلك التي تنظم تفتيش الأشخاص والمساكن، حيث طوّرت المحكمة الأمريكية العليا خلال قرن من الزمان أربع نظريات لتفتيش المركبات، وهذه النظريات أصبحت الآن هي التي تنظم أحكام تفتيش المركبات وإجراءاته في جميع الولايات الأمريكية.

في هذا المطلب سوف نناقش مفهوم المركبات في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي والقانون الجنائي الأمريكي، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

تعريف المركبة

عرّف قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي المركبات بشكل أشمل من القانون الجنائي الأمريكي، حيث لم يكتف بتعريف المركبة كما فعل الأخير، وإنّما قسم قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي المركبات إلى أنواع، وعرّف كل نوع على حدة من خلال المادة الثانية من قانون المرور، والتي تنص على أنّ المركبة: «هي كل وسيلة من وسائل النقل أو الجر ذات عجلات أو جنزير تسير بواسطة قوة آلية أو جسدية، سواء كانت هذه القوة إنساناً أو حيواناً»، والمركبة الآلية هي: «كل مركبة تسير بواسطة محرك آلي، وتشمل المركبات الآلية المخصصة للزراعة أو لأعمال الإنشائية أو آلات الرفع».

أمّا المركبة فهي: «كل مركبة آلية تستخدم عادة في نقل الأشخاص أو الأشياء أو كليهما أو في جر المركبات المعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء أو كليهما»، والمقطورة هي: «كل مركبة بدون محرك صممت وصنعت لكي تقطرها أو تجرها مركبة أخرى آلية»، وشبه المقطورة هي: «كل مقطورة يراعى في تصميمها وصنعها أنّها ستركب خلف سيارة قاطرة، ويرتكز جزء منها على جزء من تلك المركبة القاطرة، وتكون هي والقاطرة وحدة واحدة. والمركبة ذات مفصل هي: «كل سيارة موصول بها شبه مقطورة ويكونان معاً وحدة واحدة»[49].

بينما عرّف القانون الفيدرالي الأمريكي المركبة بأنّها[50]: «كل آلية من شأنها أن تسير على الطرقات بواسطة قوة ميكانيكية، سواء أكان الهدف من تسييرها نقل الركاب أم

(49) المادة (2) من مرسوم بقانون رقم 67 لسنة 1967 في شأن المرور وتعديلاته.
(50) 18 USC § 31(a)(6).

البضائع، وسواء استخدمت هذه المركبة لأغراض شخصية أو لأغراض تجارية»[51].

الفرع الثاني

مضمون تفتيش المركبات

يتفق القانون الجنائي الأمريكي مع قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي في أن مضمون تفتيش المركبات بشكل عام يتمثل في البحث في المركبة وفي الأدراج وجيوب الأبواب والمقاعد وصندوقها عن أية أدلة تفيد في كشف الجريمة التي تم استيقاف سائق المركبة بشأنها أو المتهم بارتكابها، إلاّ أنّ قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي يضيف حالة البحث في الأماكن الظاهرة داخل المركبة والجيوب الجانبية للمقاعد والأبواب وأسفل المقاعد عن أية أسلحة أو أية أدوات خطرة يمكن أن تشكل خطراً على رجل الأمن أثناء استيقاف مركبة المتهم لأي سبب من الأسباب التي نص عليها القانون.

وفي هذه الحالة يمتاز قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي عن قانون الإجراءات الكويتي الذي لا يجيز لرجل الشرطة تفتيش المركبة في حالة استيقافها، طالما لم تتوفر حالة من حالات التفتيش التي نص عليها القانون.

وعلى الرغم من اتفاق قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي مع قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي[52] في إمكانية قيام رجل الشرطة بتفتيش الشخص، وكذلك تفتيش المركبة التي يقودها، وذلك للتأكد من عدم وجود أسلحة تهدد سلامة رجل الشرطة في حالة القبض عليه، حيث تنص المادة (51) من قانون الإجراءات الجزائية الكويتي على أنّه: «لمن يقوم بتنفيذ القبض أن يفتش المقبوض عليه مبدئياً لتجريده من الأسلحة، وكل ما يحتمل أن يستعمله في المقاومة، أو في إيذاء نفسه أو غيره»، إلاّ أنّ قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي يختلف عن قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في حالة صدور إذن بتفتيش شخص معيّن، فإنّ هذا الإذن يمتد ليشمل المركبة

(51) هذا وقد جاء تعريف المركبة في قانون ولاية تكساس أشمل من القانون الفيدرالي حيث لم يكتف بتعريف المركبة، وإنّما بيّن أنواع المركبات من خلال التعريف، حيث نص على أنّ المركبة هي: «كل آلية مصممة لنقل الأشخاص أو الممتلكات على الطريق، من خلال قوة ميكانيكية أو كهربائية أو بخارية، وتشمل (الكرفانات) (المنازل المتنقلة)، والدراجات النارية، وكل مقطورة يزيد وزنها عن 1000 باوند، ويحتاج تشغيلها إلى رخصة معينة». Texas. Ins. Code § 4055.05.1.(4).

(52) Gustafson v. Florida, 414 U.S. 260, 94 S. Ct. 488, 38 L. Ed. 2d., 456 (1973), Shipley v. California, 395 U.S. 818, 89 S. Ct. 2053, 23 L. Ed. 2d 732 (1969), New York v. Belton, 453 U.S. 454, 101 S. Ct. 2860, 69 L. Ed. 2d 768 (1981), Virginia v. Moore, 553 U.S. 164, 128 S. Ct. 1598, 170 L. Ed. 2d., 559 (2008).

التي يقودها هذا الشخص وجميع أمتعته وأغراضه الشخصية مثل حقيبته ومحفظته وأجهزته المحمولة[53]، بعكس قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي الذي لا يربط حالة تفتيش الشخص بحالة تفتيش المركبة التي يقودها.

كما أنّ قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي لا يشترط إصدار إذن كي يقوم رجل الشرطة بتفتيش المركبة كما هو الحال في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، حيث إنّ المحكمة الأمريكية العليا أجازت لرجل الشرطة أن يقوم بتفتيش المركبة في أربع حالات: حالة وجود سبب قانوني مقنع، وحالة استيقاف المركبة وحالة إلقاء القبض على السائق أو أحد الركاب، وأخيراً في حالة جرد محتويات المركبة[54].

بالإضافة إلى أنّ مجرد استيقاف المركبة لأي سبب – كما لو ارتكب السائق مخالفة مرور أو لوجوده في مكان غير مألوف – لا تجيز لرجل الشرطة تفتشيها أو تفتيش سائقها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي طالما لم يتم القبض عليه، وهذا الأمر بخلاف قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي الذي يجيز لرجل الشرطة تفتيش المركبة وسائقها إذا تم استيقافها لأي سبب[55].

الفرع الثالث

تفتيش الأمتعة الشخصية والصناديق المغلقة داخل المركبة

على خلاف قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، لا تثير مسألة تفتيش الأمتعة الشخصية والصناديق المغلقة أي جدل قانوني في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، حيث إنّ صدور إذن بتفتيش المركبة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي يمتد ليشمل جميع الأمتعة والصناديق الموجودة فيها. أمّا في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، فقد ثار الكثير من الجدل القانوني حول امتداد الاستثناء الممنوح للسيارات من إصدار إذن التفتيش (مبدأ كارول)[56] والذي يعطي الحق لرجل الشرطة بتفتيش المركبة من دون إذن، إذا توفر سبب قانوني مقنع ليشمل الأمتعة والصناديق المغلقة الموجودة فيها.

(53) د. مشاري العيفان ود. حسن بوعركي، مرجع سابق، ص 206.

(54) راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني من البحث الحالات حسب مكان البحث.

(55) Michigan v. Long, 463 US 1032 (1983).

(56) https://www.fletc.gov/sites/default/files/imported_files/training/programs/legal-division/downloads-articles-and-faqs/research-by-subject/4th-amendment/searchingavehicle-carroll.pdf

هذا وعلى الرغم من البعد التاريخي لمبدأ كارول، والمتمثل في استثناء المركبات من إصدار إذن التفتيش لكونها جسماً متحركاً بطبيعته، حيث نظرت المحكمة الأمريكية العليا إلى مسألة تفتيش المركبات أول مرة عام 1925 من خلال قضية كارول، إلاّ أنّها لم تتمكن من تنظيم مسألة امتداد الاستثناء للسيارات من إصدار إذن التفتيش ليشمل الأمتعة والصناديق المغلقة الموجودة فيها إلاّ في عام 1977، وذلك خلال مراجعتها لقضية United States v. Chadwick[57].

وقد بدأت وقائع هذه القضية عندما لاحظ عمال تحميل الحقائب على متن قطار متجه من مدينة سان دييغو إلى مدينة بوسطن في تاريخ 1973/5/8 وجود صندوق تتسرب منه مادة بيضاء اللون تشبه المخدرات، ومن ثم قاموا بتبليغ رجال المباحث الفيدرالية الذين راقبوا الصندوق عند وصوله إلى محطة بوسطن، حيث قام شخص يدعى (شادويك) باستلامه، ومن ثم قام بوضعه في صندوق سيارته الخاصة، وقبل أن يقوم (شادويك) بإغلاق صندوق المركبة والانطلاق بها، قام رجال المباحث بإلقاء القبض عليه وفتح الصندوق دون أن يكون لديهم إذن بالتفتيش، حيث وجدوا 100 كلغ من المخدرات في الصندوق.

وتمت محاكمة (شادويك) بتهمة الاتجار في المواد المخدرة، وذلك بالمخالفة للقانون الفيدرالي[58]، وخلال محاكمة (شادويك) دفع محاميه بأنّ رجال المباحث الفيدرالية خالفوا الضمانات التي نص عليها التعديل الرابع، حيث إنّه لم يكن معهم إذن بتفتيش المتهم أثناء تفتيش الصندوق الخاص بالمتهم، كما أنّ هذا الصندوق لم يكن جزءاً من المركبة حتى يطبّق رجال المباحث مبدأ كارول، كما أنّ سيارة (شادويك) لم تكن في حالة حركة، وإنّما كانت متوقفة أثناء تفتيشها، بالإضافة إلى أنّ رجال المباحث كان لديهم الكثير من الوقت لإصدار إذن بتفتيش الصندوق الذي سافر من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق الأمريكي، إلاّ أنّ الولاية دفعت بأنّ رجال المباحث الفيدرالية عندما قاموا بتفتيش الصندوق كان موجوداً داخل المركبة، وبالتالي يعتبر من محتويات المركبة، لذلك طبّق رجال الشرطة مبدأ كارول.

كما أنّه لحظة تفتيش المركبة، كان هناك سبب قانوني مقنع يتمثل في وجود المخدرات التي وضعها (شادويك) داخل المركبة، إلاّ أنّ محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف الفيدرالية حكمتا ببراءة (شادويك)، وطعنت السلطة على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على

(57) United States v. Chadwick, 433 U.S. 1 (1977).

(58) 21 U.S.C. § 841(a), https://codes.findlaw.com/us/title-21-food-and-drugs/21-usc-sect-841.html

اعتبار أنّ المباحث الفيدرالية لم تخالف التعديل الرابع من الدستور، وإنّما التزمت بتطبيق مبدأ كارول والقاضي باستثناء المركبات من إصدار إذن التفتيش. وعلى الرغم من جدية دفوع السلطة، وتشابه طريق ضبط الصندوق في سيارة (شادويك) مع طريقة ضبط المواد الكحولية داخل مقاعد سيارة كارول إلى أنّ المحكمة الأمريكية العليا حكمت ببراءة (شادويك) أيضاً، وذلك لثلاثة اعتبارات هي أنّ:

1) رجال المباحث كان لديهم الوقت الكافي لإصدار إذن تفتيش للصندوق منذ لحظة الاشتباه فيه في محطة قطار سان دييغو إلى محطة قطار بوسطن.

2) الأمتعة الشخصية والصناديق حتى وإن كانت داخل المركبة، فإنّها تفترض وجود خصوصية فيها، بعكس المركبة التي لا يفترض وجود أي خصوصية، حيث يمكن مشاهدة ما يوجد فيها من خلال نوافذها.

3) المركبة لحظة تفتيشها من قبل رجال المباحث لم تكن في حالة حركة، وإنّما كانت متوقفة حتى أنّ محركها لم يكن في حالة تشغيل.

ومن ناحية أخرى لم ترد المحكمة على دفع السلطة بشأن تشابه وقائع قضية (شادويك) مع قضية كارول، وبعد ثلاث سنوات أضافت المحكمة الأمريكية العليا اعتباراً رابعاً لعدم امتداد استثناء المركبات ليشمل الأمتعة والصناديق الموجودة داخلها يتمثل في إمكانية نقل الأمتعة والصناديق إلى مركز الشرطة، ومن ثم إصدار إذن بتفتيشها لوجود سبب قانوني مقنع عكس المركبة التي لا يمكن نقلها إلى مركز الشرطة إلاّ في حالة مخالفتها لأنظمة المرور، وذلك عند مراجعتها لقضية (آركنساس ضد ساندرس) والتي تتشابة وقائعها[59] مع وقائع قضية (شادويك).

لكن المحكمة الأمريكية العليا نسفت في عام 1982 جميع الاعتبارات السابقة، وعدلت عن رأيها القائل بعدم امتداد استثناء المركبات ليشمل الأمتعة والصناديق الموجودة داخل

(59) في قضية (آركنساس ضد ساندرس) قام شخص يدعى (ساندرس) بتاريخ 1976/4/23 باستلام حقيبة – تم التبليغ عنها مسبقاً بالاشتباه بوجود مخدرات فيها وكانت تحت رقابة رجال المباحث الفدرالية – ومن ثم قام بوضعها داخل صندوق سيارة أجرة، وبمجرد سير المركبة عدة أمتار قام رجال المباحث باستيقافها وتفتيشها دون أن يكون لديهم إذن، وعثروا داخل الحقيبة على مواد مخدرة، وأحيل المتهم إلى المحكمة بتهمة الاتجار في المخدرات، إلاّ أنّ محكمة ولاية آركنساس حكمت ببراءة المتهم لأنّ استثناء تفتيش المركبات من إصدار إذن لا يمتد ليشمل الحقائب والصناديق داخلها، وطعنت السلطة على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا.
John C. Hall, Warrantless Vehicle Searches: The Impact of Arkansas v. Sanders, The Legal Digest FBI Law Enforcement Bulletin, Vol. 49, Issue 12, p. 22, (1980).

المركبة، وذلك عند نظرها لقضية (United States v. Ross)، والتي بدأت وقائعها بورود معلومات شبة مؤكدة من مصدر موثوق لشرطة العاصمة الأمريكية واشنطن بوجود صندوق داخل سيارة مركونة في إحدى الساحات المخصصة لإيقاف المركبات، حيث تستخدم هذه المركبة كنقطة توزيع للمخدرات.

وبعد استعلام رجال الشرطة عن مالك المركبة، تبيّن أنّه يدعى (ألبرت روس)، وأنّ له سجلاً حافلاً بقضايا المخدرات، وبمجرد وصول رجال الشرطة إلى مكان المركبة، قام أحد الأشخاص بقيادتها، وقد كان الشخص يشبه روس إلى حد كبير، ومن ثم قام رجال الشرطة باستيقاف المركبة، وأثناء سؤالهم السائق عن هويته لاحظوا وجود آثار لطلق ناري مستقر في الجانب العلوي لمقعد السائق، وعلى الفور ألقى رجال الشرطة القبض على السائق، ومن ثم قاموا بتفتيش المركبة وعثروا على علبة كبيرة مخبأة داخل صندوق المركبة تحتوي على كمية كبيرة من مادة الهيروين المخدرة، وأحيل روس إلى المحكمة بتهمة الاتجار في المخدرات[60].

وقد دفع محامي روس أمام المحكمة بأنّ رجال الشرطة لم يكن لديهم إذن بتفتيش المركبة أثناء استيقافها، كما أنّ المحكمة الأمريكية العليا قد حكمت في العديد من الدعاوى بعدم امتداد استثناء كارول ليشمل الأمتعة والصناديق الموجودة داخل المركبة، وبالفعل حكمت كل من محكمة المقاطعة ومحكمة الاستئناف ببراءة روس للاعتبارات الأربعة السابقة التي وضعتها المحكمة الأمريكية العليا في قضية (شادويك) وقضية (ساندرس)، وطعنت السلطة على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا والتي أقرّت مبدأ جديداً يخالف ما استقرت عليه أحكامها، حيث حكمت بأغلبية أعضائها (ستة قضاة مقابل ثلاثة قضاة) بأنّ الاستثناء من إصدار إذن التفتيش الممنوح للسيارات يمكنه أن يمتد إلى جميع الأمتعة والصناديق الموجودة بداخلها، لذلك يمكن لرجال الشرطة تفتيش جميع الأمتعة والصناديق الموجودة في المركبة دون الحاجة إلى إصدار إذن في الحالات التي يتم فيها تفتيش المركبة.

وفي رأينا لم تخرج المحكمة الأمريكية العليا عن مبدأها في قضية روس كما يعتقد الكثيرون، حيث إنّ تفتيش الصندوق في قضية روس كان يرجع لوجود السبب القانوني المقنع بوجود جريمة، والمتمثل في وجود آثار الطلق الناري الموجود في مقعد السائق، كما أنّ مفهوم المركبة اختلف في المجتمع الأمريكي في الوقت الحديث عنه في السابق، حيث إنّه في الماضي كانت المركبة لنقل أكبر عدد من الركاب، لذلك كانت كبيرة وتحتوي على

(60) 21 U.S.C. 841(a).

مساحات ونوافذ واسعة، و لا يحرص الأفراد على وضع أمتعتهم داخلها بينما أصبحت المركبة في الوقت الحالي أصغر وتحتوي على أماكن كثيرة للتخزين، لذلك لا يوجد سائق إلا ويخزن في سيارته أمتعة وأشياء خاصة به، وعليه أصبحت الأمتعة والصناديق في الوقت الحالي جزءاً لا يتجزأ من المركبة، بالإضافة إلى أنّ الطبيعة المتنقلة للسيارة والتي كانت السبب الرئيسي في إقرار استثنائها من إصدار إذن تفتيش يمكن أن تطبق على الأمتعة والصناديق الموجودة داخلها لسهولة وسرعة نقلها من المركبة.

المبحث الثاني

حالات تفتيش المركبات في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي وقانون الإجراءات الجنائية الأمريكي

ينص الدستور في كل من دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية على حماية حق الأفراد في الخصوصية، وفي أن يكونوا آمنين في منازلهم وفي ممتلكاتهم الخاصة ضد إجراء أي تفتيش غير قانوني من قبل السلطات، حيث ينص الدستور الكويتي في المادة (31) على أنّه: «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون». وكذلك ينص التعديل الرابع للدستور الأمريكي على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حالة وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها».

إلاّ أنّ تفتيش المركبة يختلف من الناحية الإجرائية عن تفتيش المنزل في كل من القانون الكويتي وقانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، حيث لا يعتبر كلا القانونين المركبة منزلاً، وبالتالي تختلف الشروط والإجراءات المطلوبة لتفتيش المركبات عن تلك المطلوبة لتفتيش المنازل، ففي قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي تعتبر المركبة منقولاً، وبالتالي تلحق بمالكها أو حائزها، وعليه لا يجوز تفتيشها إلاّ إذا وجد إذن تفتيش للشخص، أو توافرت حالة الجريمة المشهودة، أو رضي حائزها بتفتيشها. أمّا قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، فإنّه لا يتفق مع قانون الإجراءات الكويتي بإلحاق المركبة بمالكها أو حائزها، حيث لا يشترط قانون الإجراءات الأمريكي لتفتيش المركبة إذناً، وإنّما توافر إحدى الحالات التي نصت عليها المحكمة الأمريكية العليا، وهذا ما أكدته المحكمة الفدرالية العليا بقولها: إنّ المركبة هي جسم متحرك، وبالتالي ليس من المنطقي أن يطلب رجل الشرطة من سائق المركبة الانتظار وعدم مغادرة مكان الاستيقاف حتى يقوم بإصدار إذن تفتيش من القاضي ومن ثم يعود لتفتيشها[61].

ومن خلال هذا المبحث سوف نبين الحالات التي تبرر لرجل الشرطة تفتيش المركبة في

(61) Barry R. Litman, Public Interest Programming and the Carroll Doctrine: A Re-examination Economics of Broadcasting Journal of Broadcasting, Vol. 23, Issue 1 (1979), p. 51.

كل من قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

حالات تفتيش المركبات في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي

طوّر قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي على مدار قرن من الزمان أربع نظريات لتفتيش المركبات، وفي هذا المطلب سوف نقوم بالشرح الوافي ومناقشة هذه النظريات والمبررات التي أدت إلى وضعها، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول

الحالة الأولى: السبب القانوني المقنع (نظرية كارول)

طبقت المحكمة الأمريكية العليا هذه النظرية مع بداية القرن العشرين من خلال قضية (Carroll v. Us)[62] والتي تدور وقائعها خلال فترة منع استيراد المواد الكحولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وردت معلومات شبه مؤكدة إلى المكتب الفيدرالي لمكافحة تهريب المواد الكحولية بقيام شخص يدعى جورج كارول بتهريب المواد المسكرة بسيارته الخاصة من كندا وبيعها في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم قام رجل المباحث الفيدرالية بالتخفي والاتفاق مع كارول لشراء كمية من المواد المسكرة، إلاّ أنّ هذا الأخير قام بإلغاء الاتفاق في اللحظات الأخيرة بعد أن شك في شخصية رجل المباحث.

وبعد مرور عدة أشهر، شاهد رجل المباحث سيارة كارول تسير على طريق السفر الواصل بين ولاية ميشيغان وكندا، وقد بدا على عجلاتها وجود حمولة ثقيلة داخل المركبة على الرغم من خلوها من أي أغراض، وبالفعل قام رجل المباحث بإيقاف المركبة، ومن ثم قام بتفتيشها دون إذن[63]، ووجد فيها تسعاً وستين زجاجة من الخمر مخبأة داخل المركبة وأسفل مقاعدها وبعض الزجاجات في الأدراج، ومن ثم قام رجل المباحث بإحالة كارول إلى قسم الشرطة واستجوابه فيه، وذلك لمخالفته قانون حظر استيراد

(62) Carroll v. United States, 267 U.S. 132 (1925).

(63) على الرغم من أنّ المادة (6) من القانون الوطني لمنع استيراد الخمور تنص على أنّه: «إذا قام أي من المسؤولين عن تنفيذ هذا القانون بتفتيش مسكن شخص أو ممتلكاته دون إذن قانوني بالتفتيش صادر من قاضٍ فيدرالي أو سبب قانوني ملح بوجود مواد مسكرة في هذا المكان أو الملكية فإنّه يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ألف دولار»
http://legisworks.org/congress/66/publaw-66.pdf

الخمور[64] الذي كان مطبّقاً في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، وتمت محاكمة كارول أمام المحكمة الفيدرالية بسبب انتهاكه لقانون فيدرالي، ودفع محامي كارول أمام المحكمة بأنّ رجل المباحث الذي قام بتفتيشه لم يقدم له أي إذن بالتفتيش، وذلك بالمخالفة لقانون حظر استيراد الخمور الذي ينص على هذا الإجراء.

وعلى الرغم من جدية الدفع الذي قدمه محامي كارول، إلاّ أنّ المحكمة أدانت كارول، وبالتالي قام محامي كارول بالطعن على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا مؤسساً طعنه على أنّ الشرطة الفيدرالية انتهكت حقوق موكله الدستورية التي ينص عليها التعديل الرابع، حيث لم يكن لدى رجل المباحث الذي قام بتفتيش سيارة كارول إذن قانوني بتفتيشها.

وأمام المحكمة الفيدرالية العليا، قدم محامي كارول دفعه الرئيسي، والذي يركّز على أنّ التعديل الرابع من الدستور الأمريكي إنّما وُجد ليحمي حياة الأفراد الخاصة ضد أي تفتيش أو مصادرة غير قانونية، حيث يؤكد التعديل على أنّه: «لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلاّ في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها»، وبيّن بأنّ حقوق كارول الدستورية التي نص عليها التعديل الرابع قد تم انتهاكها دون وجود سبب قانوني، حيث إنّ رجل الشرطة الذي قام بإيقاف كارول وتفتيشه لم يكن لديه إذن قانوني بتفتيشه، كما أنّ مجرد وجود كارول في طريق السفر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لا يعتبر مبرراً قانونياً لتفتشيه.

وفي المقابل قدمت السلطة الفيدرالية دفوعها المتمثلة في أنّ المركبة تعتبر منقولاً بطبيعتها، وهي بذلك تختلف عن المنزل الذي يعتبر عقاراً من حيث إنّها جسم متحرك بطبيعته، لذلك من غير المنطقي والمعقول أن يطلب رجل الشرطة من سائقها الانتظار، وعدم تحريكها حتى يذهب إلى القاضي ليصدر إذناً بتفتيشها، كما أنّ الاتفاق السابق والذي لم يتم تنفيذه بين رجل الشرطة وكارول لشراء المواد الكحولية، ووجود كارول في طريق السفر الذي يكثر فيه تهريب المواد الكحولية، بالإضافة إلى وضع إطارات المركبة التي توحي بوجود حمولة ثقيلة على متن المركبة رغم خلوّها من أية بضائع أو أغراض إنّما هي أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأنّ كارول يقوم بعملية بتهريب مواد كحولية في سيارته.

(64) The Volstead Act of (1919), https://www.alcoholproblemsandsolutions.org/volstead-act-national-prohibition-act-of-1919/

وبعد الكثير من الجدل القانوني، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً يعتبر من أشهر أحكامها في المسائل الإجرائية الجنائية المتعلقة بالتفتيش، بأغلبية سبعة قضاة مقابل قاضيين، يقضي بأنّ المركبة تختلف عن المنزل على اعتبار أنّها منقول وليست عقاراً بسبب طبيعتها المتحركة(65)، لذلك فهي مستثناة من الضمانات التي نص عليها التعديل الرابع والمتمثلة في ضرورة إصدار إذن بتفتيشها، فمن غير المنطقي أن يطلب رجل الشرطة من سائق المركبة التي يشتبه بوجود أدلة جريمة داخلها الانتظار وعدم التحرك بالمركبة إلى حين قيامه بإصدار إذن بتفتيشها من القاضي، ويترتب على هذا المبدأ قيام رجل الشرطة بتفتيش المركبة دون الحاجة إلى إصدار إذن بالتفتيش في حالة وجود سبب قانوني مقنع بوجود أدلة جريمة داخل المركبة.

إلاّ أنّ المحكمة الأمريكية العليا وبسبب حداثة قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في ذلك الوقت، لم تبيّن المفهوم القانوني للسبب القانوني المقنع(66) الذي يترتب عليه استيقاف رجل الشرطة للمركبة وتفتيشها، وتركت تقدير توافر هذا السبب إلى رجل الشرطة تحت رقابة المحكمة.

هذا ويتشابه السبب القانوني المقنع في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي مع حالة الشك والريبة في قانون الإجراءات الجزائية الكويتي والتي تعطي الحق لرجل الشرطة باستيقاف سائق المركبة(67)، إلاّ أنّ الفرق يتمثل في أنّ السبب القانوني المقنع في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي يعطي الحق لرجل الشرطة في تفتيش المركبة، بينما لا تعطي حالة الشك والريبة التي يكون فيها سائق المركبة الحق لرجل الشرطة في تفتيش المركبة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، كما أنّ السبب القانوني المقنع ليس مجرد شك واشتباه، وإنّما هي حالة من شبه اليقين بأنّ هناك جريمة ارتكبت، وأنّ المشتبه به هو من ارتكب هذه الجريمة، في حين أنّ حالة الشك والريبة لا تصل إلى هذا اليقين، وإنّما هي مجرد احتمالية بأن يكون هناك شيء ما غير طبيعي في تصرفات المشتبه به.

(65) سمي هذا المبدأ فيما بعد « نظرية كارول» وكذلك «استثناء المركبات»

(66) https://www.law.cornell.edu/wex/probable_cause , https://www.fedagent.com/columns/case-law-update/2388-supreme-court-clarifies-probable-cause-determinations-based-on-officer-s-understanding-of-surrounding-circumstances

(67) تنص المادة (52) من قانون الإجراءات الجزائية على أنّه: «لكل شرطي أن يستوقف أي شخص ويطلب منه بيانات عن اسمه وشخصيته، إذا كان ذلك لازماً للتحريات التي يقوم بها، للشرطي أن يطلب من الشخص أن يصحبه إلى مركز الشرطة إذا رفض تقديم البيانات المطلوبة عن شخصيته، أو إذا قدم بيانات غير صحيحة، أو إذا كانت هناك قرائن جدية تدل على أنّه ارتكب جناية أو جنحة»

كما أنّ المحكمة لم تبين في حكمها هل تمتد حالة السبب القانوني المقنع لتشمل تفتيش أدراج المركبة وجيوب أبوابها وصندوقها الخلفي، وكذلك الحقائب الموجودة داخل المركبة والتي قد لا تكون ملكاً لسائقها، وإنّما تقتصر فقط على الأماكن الظاهرة داخل المركبة.

وفي عام 1970 توسعت المحكمة الأمريكية العليا بتطبيق نظرية كارول لتشمل تفتيش المركبة دون الحاجة إلى الحصول على إذن، حتى وإن كانت متوقفة في حدود مركز الشرطة، طالما كان استيقافها وجلبها إلى مركز الشرطة بناءً على السبب القانوني المقنع، وذلك عند نظرها لقضية Chambers v. Maroney[68]، حيث قام شخصان في تاريخ 1963/5/20 بالسطو المسلح باستخدام بندقتي صيد على محطة وقود في مدينة نورث برادوك في ولاية بنسلفانيا، وقد كان ينتظر السارقين سيارة زرقاء يستقلها شخصان آخران يرتدي أحدهم سترة زرقاء والآخر معطفا طويلاً، وقد هرب الأربعة بعد أن تمكنوا من إتمام الجريمة.

وأثناء هروبهم من المحطة، استطاع اثنان من الشهود معرفة تفاصيل مرتكبي الجريمة، ومن ثم قاما بإعطاء مواصفات اللصوص ونوع سيارة الهروب ولونها إلى رجال الشرطة الذين حضروا إلى موقع الجريمة على الفور، وبعد مرور وقت قصير على وقوع الجريمة قامت إحدى دوريات الشرطة على بعد عدة أميال من المحطة باستيقاف سيارة زرقاء يستقلها أربعة أشخاص يرتدي أحدهم سترة زرقاء والآخر معطفاً طويلاً، ومن ثم قام رجال الشرطة بإلقاء القبض على الأربعة المشتبه بهم ونقل المركبة إلى مركز الشرطة، حيث قام المحققون بتفتيشها أثناء وجودها بالمركز دون أن يكون لديهم إذن بالتفتيش، ووجدوا المسروقات وأسلحة الجريمة مخبأة فيها، وأحيل المتهمون الأربعة إلى المحكمة، ومن ثم أدينوا من قبل محكمة الولاية وطعن محامي المتهمين أمام المحكمة الأمريكية العليا[69].

وقد كان السؤال المطروح أمام المحكمة الأمريكية العليا هل ينطبق استثناء كارول على هذه القضية، خصوصاً وأنّ المحققين الذين قاموا بتفتيش المركبة كان لديهم متسع من الوقت لإصدار إذن تفتيش، كما أنّ المركبة لم تكن في حالة حركة، وإنّما كانت محتجزة في مركز الشرطة، وقد حكمت المحكمة العليا بأنّ تفتيش المحققين للسيارة في مركز الشرطة الذي تم من دون إذن، يعد قانونياً كون أن التشابه الكبير بين مرتكبي الجريمة والمتهمين يعد سبباً قانونياً مقنعاً للمحققين لتفتيش المركبة دون الحاجة إلى الحصول على إذن.

(68) Chambers v. Maroney, 399 U.S. 42 (1970).

(69) https://supreme.justia.com/cases/federal/us/39942//.

وعليه فقد عدلت المحكمة الأمريكية العليا مبدأها الذي أرسته في قضية كارول، حيث حكمت بأنّ تفتيش المركبة من دون إذن كان بسبب طبيعة المركبة المتحركة وغير الثابتة، وهذا هو السبب الرئيسي إلى جانب وجود سبب قانوني مقنع لرجل الشرطة كان موجوداً قبل وقوع الجريمة يتمثل في الصحيفة الجنائية للمتهم وهو السبب الثانوي، أما في هذه القضية، فقد حكمت بأنّ السبب القانوني المقنع الذي وجد بعد ارتكاب الجريمة والمتمثل في الشبه الكبير بين المتهمين ومرتكبي الجريمة هو السبب الرئيسي الذي جعل المحققين يقومون بتفتيش سيارة المتهمين التي كانت محتجزة في مركز الشرطة وهو السبب الثانوي في هذه القضية[70].

الفرع الثاني

الحالة الثانية: تفتيش المركبة في حالة استيقافها

نظرية التفتيش عن طريق اللمس الخارجي (مبدأ تيري فريسك)

على خلاف قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، يمكن لرجل الشرطة في القانون الجنائي الأمريكي أن يقوم بتفتيش المركبة التي يقوم باستيقافها، وذلك للتأكد من عدم وجود أسلحة، أو أدوات خطرة يمكن للشخص الذي يكون محل الاستيقاف استخدامها لإيذاء رجل الشرطة[71].

ويشترط قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي لتطبيق هذه النظرية أن تكون عملية الاستيقاف قانونية وصحيحة من الناحية الإجرائية، بأن يكون سائق المركبة قد تصرف تصرفاً أثار الشك والريبة لدى رجل الشرطة، أو خالف أحد أنظمة المرور ولوائحها، وهذا الأمر يعطي رجل الشرطة الحق في الاستيقاف، وذلك للاستعلام عن شخصية السائق أو المعلومات الخاصة بالمركبة التي يقودها، وذلك للتأكد من عدم ارتكابه لأية جريمة أو مخالفة لقوانين المرور.

طبّقت هذه النظرية أول مرة على الأشخاص من خلال قضية تيري ضد أوهايو Terry v. Ohio، والتي تتلخص وقائعها[72] بملاحظة رجل مباحث متخصص بمكافحة عمليات

(70) عرّفت المحكمة العليا السبب القانوني المقنع في حالة تفتيش المركبة في هذه القضية بأنّه: «اعتقاد ينشأ لدى رجل الشرطة بأنّ المركبة تحتوي على ما يمكن أن يكون أدلة جريمة، وهذا الاعتقاد يكون مصدره حقائق موضوعية أو معلومات شبه مؤكدة من مصدر موثوق، وليس حسن نية رجل الشرطة أو فراسته»، ص 149.

(71) Dee Wampler, Stop and Frisk of Motor Vehicles: Terry v. Ohio Expanded, The Journal of the Missouri Bar, Vol. 28, Issue 11 (1972), p. 533.

(72) Terry v. Ohio, 392 U.S. 1 (1968).

النشل والسرقة في الشارع التجاري بمدينة كليفلاند بتاريخ 1963/10/31 ثلاثة رجال يقفون مرتبكين أمام محل لبيع المجوهرات، حيث قام أحدهم ويدعى جان تيري بالدخول والخروج من المحل أكثر من عشرين مرة، ومن ثم قام رجل المباحث باستيقاف الرجال الثلاثة وسؤالهم عن سبب وقوفهم أمام محل المجوهرات، وعند ارتباكهم قام بتفتيش تيري، وذلك عن طريق اللمس الخارجي على المعطف الذي يرتديه، فوجد مسدساً بحوزته، ومن ثم ألقى القبض على تيري لمخالفته قانون مدينة كليفلاند بحيازته سلاحاً بالمنطقة التجارية من دون ترخيص[73].

ومن ثم تمت محاكمة تيري وإدانته من قبل محكمة الولاية لحيازته السلاح، وطعن محامي تيري على حكم الإدانة أمام المحكمة الأمريكية العليا على أساس دستوري يتمثل في انتهاك حقوق تيري الدستورية والتي نص عليها التعديل الرابع، حيث إنه لا يوجد لدي رجل المباحث إذن بتفتيش المتهم، كما أنّه لا يوجد سبب قانوني يدعوه إلى تفتيش المتهم، ودفعت سلطات الولاية بأنّ رجل المباحث الذي ألقى القبض على تيري مختص لأكثر من تسع وثلاثين سنة بمكافحة السرقات وحالات النشل التي تتم في الشارع التجاري بمدينة كليفلاند، وأنّ تصرفات المتهم ومن كان برفقته وارتباكهم هي التي دفعت رجل المباحث إلى استيقافهم وسؤالهم عن سبب وجودهم أمام محل المجوهرات، حيث إنّ حالة الارتباك التي كان عليها تيري دفعت رجل المباحث إلى تفتيشه عن طريق اللمس الخارجي على ملابسه للتأكد من عدم حمله سلاحاً، أو أدوات يمكنها أن تلحق الضرر برجل المباحث، أي إنّ التفتيش الذي أجراه رجل المباحث كان وقائياً يهدف إلى سلامة رجل المباحث.

وبالفعل فقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا حكماً أدى إلى إحداث نقلة نوعية في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي بإنشاء مبدأ يسمى التفتيش عن طريق اللمس الخارجي «مبدأ تيري فريسك»[74]، حيث حكمت المحكمة العليا بأنّ رجل المباحث لم يخالف التعديل الرابع عندما قام بتفتيش المتهم، إذ إنّ رجل الشرطة يمكنه أن يقوم بتفتيش من يقوم باستيقافه عن طريق اللمس الخارجي على ملابسه، إذا كانت لدى رجل الشرطة شكوك حقيقية بأنّ هناك جريمة ارتكبت أو على وشك الوقوع، وأن من يقوم باستيقافه يحمل أسلحة أو أدوات تشكل خطراً على حياته[75].

ومن ثم توسعت المحكمة الأمريكية العليا في النظرية لتشمل المركبات التي يتم استيقافها،

(73) Ohio revised. code § 2923.01.

(74) Stephen A.Saltzburg, Terry v. Ohio: A Practically Perfect Doctrine Terry and the Fourth Amendment: Marvel or Mischief St. John's Law Review, Vol. 72, Issues 3-4 (1998), p. 911.

(75) Seth W. Stoughton, Terry v. Ohio and the (Un) Forgettable Frisk Symposium: Terry at Fifty, Ohio State Journal of Criminal Law, Vol. 15, Issue 1 (2017), p. 19. https://www.oyez.org/cases/196767/.

وقد تم ذلك في عام 1983 من خلال قضية Michigan v. Long [76]، والتي تتلخص وقائعها بمشاهدة دورية شرطة في مقاطعة باري في ولاية ميشيغان لسيارة تسير بطريقة متعرجة، ويقودها شخص يدعى ديفيد لونج، ومن ثم قام بالاصطدام بالحاجز الجانبي للطريق وتعطلت المركبة، وبعد سؤاله عن اسمه لاحظ رجل الشرطة عدم قدرة لونج على الكلام بطريقة منتظمة، وكأنه تحت تأثير مخدرات أو مواد كحولية، وبعد الطلب منه الترجل من المركبة وتفتيشه من خلال اللمس الخارجي على ملابسه لم يجدوا معه أية أسلحة، ومن ثم شاهد رجل الشرطة سكين صيد أسفل مقعد السائق، ومن ثم قام رجل الشرطة بتفتيش الجيوب الموجودة في أبواب المركبة وأسفل المقاعد والأدراج الموجودة بين مقعد السائق ومقعد الراكب، ولم يجدوا أية أسلحة أخرى، إلاّ أنّ أحد رجلي الشرطة لاحظ وجود حقيبة صغيرة في التجويف الواقع بين مقعد الراكب الأمامي والأدراج الفاصلة بين مقعد السائق ومقعد الراكب، وعند فتحها عثر فيها على مخدرات.

ومن ثم قاموا بتفتيش صندوق المركبة ووجدوا في داخله 34 كلغ من المواد المخدرة، ومن ثم تمت إحالة لونج إلى المحكمة لحيازته مواداً مخدرة، وحكمت محكمة الولاية[77] بإدانة لونج، إلاّ أنّ المحكمة العليا لولاية ميشيغان عكست الحكم وحكمت ببراءة المتهم، لأنّ ضبط المخدرات كان نتيجة إجراء باطل[78]، ومن ثم طعنت الولاية على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار أنّ التفتيش الذي أجراه رجال الشرطة كان ضرورياً لتأمين سلامتهم كما هو الحال في قضية تيري، وأنّ المخدرات التي تم ضبطها كانت نتيجة هذا التفتيش الوقائي.

وبالفعل حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأنّ مبدأ تيري – وإن كان خاصاً بتفتيش الأشخاص الذين يتم استيقافهم لتأمين سلامة رجال الشرطة – يمكن أن يمتد ليشمل المركبات في حالة استيقافها، وأنّ تفتيش رجال الشرطة داخل المركبة كان صحيحاً من الناحية القانونية، حيث إنّ دواعي سلامة رجال الشرطة تقتضي بأن يقوموا بالتفتيش عن الأسلحة والأدوات الخطرة في الأماكن القريبة من السائق والتي يمكنه الوصول إليها بسهولة وبسرعة دون أن يشعر رجل الشرطة بذلك، أما بالنسبة لتفتيش صندوق المركبة، فقد تم بناء على الجريمة المشهودة والمتمثلة في ضبط المخدرات داخل المركبة بشكل عرضي، ولم يتم بناء على التفتيش الوقائي الذي أجراه رجال الشرطة[79].

(76) Michigan v. Long, 463 U.S. 1032 (1983).

(77) People v. Long, 94 Mich.App. 338, 348, 288 N.W.2d 629 (1979).

(78) Supreme Court of Michigan v. Long, 413 Mich. 46, (1982).

(79) Lauren Gailey, Thirty Years Too Long Why the Michigan v. Long Presumption Should Be Rejected, and What Can Be Done to Replace It A Tribute to Chief Justice Ronald D. Castille and State Constitutional Law Duquesne Law Review, Vol. 53, Issue 2, (2015), p. 483. https://www.oyez.org/cases/1982/82-256 .

هذا ويهدف التفتيش في هذه النظرية إلى تأمين سلامة رجل الشرطة بالدرجة الأولى، وذلك من خلال تجريد الشخص محل الاستيقاف من أية أسلحة وأدوات يمكن أن يستخدمها لإيذاء رجل الشرطة، لذلك يختلف التفتيش في نظرية كارول عنه في نظرية تيري على النحو التالي:

1) يستند الاستيقاف في نظرية تيري إلى حالة الشك والريبة التي تولدت لدى رجل الشرطة، بينما يستند الاستيقاف في نظرية كارول إلى وجود السبب القانوني المقنع بإمكانية وجود جريمة، وأن الشخص محل الاستيقاف هو من ارتكب الجريمة.

2) التفتيش في نظرية تيري يتركز على البحث في الفتحات الموجودة في أبواب المركبة وأسفل المقاعد واللمس الخارجي على الملابس، وذلك لتجريده من أية أسلحة يمكنه أن يصل إليها بسرعة قبل أن يشعر رجل الشرطة به، لذلك لا يشمل الأدراج البعيدة عن مقعد السائق والعلب المغلقة، وكذلك صندوق المركبة الخلفي، بينما يشمل التفتيش في نظرية كارول جميع أدراج المركبة والعلب المغلقة وصندوق المركبة الخلفي.

3) يشمل التفتيش في نظرية تيري جسم المتهم وملابسه، بينما لا يشمل التفتيش في نظرية كارول المتهم إلاّ إذا كان رهن الاعتقال.

4) يهدف التفتيش في نظرية تيري إلى تجريد الشخص محل الاستيقاف من أية أسلحة يمكنه استخدامها ضد رجل الشرطة، بينما يهدف التفتيش في نظرية كارول إلى ضبط أدلة الجريمة.

وبمقتضى هذه النظرية يستطيع رجل الشرطة أن يقوم بتفتيش سائق المركبة الذي يتم استيقافه، كما يمكنه تفتيش جميع الركاب، سواء أكانت تربطهم علاقة مع سائق المركبة أم لا، طالما توافر شرط الشك والريبة لدى رجل الشرطة، أو أراد تأمين سلامته أثناء سؤال سائق المركبة أو الركاب، من خلال التأكد من عدم حمل أي منهم أي أسلحة أو أدوات خطرة يمكن أن تلحق الضرر به[80].

إلاّ أنّ تطبيق هذه النظرية يقتضي أن يطلب رجل الشرطة من سائق المركبة والركاب النزول من المركبة كي يقوم بتفتيشهم، وذلك لتجريدهم من أية أسلحة أو أدوات خطرة يمكن أن تكون بحوزتهم، حيث إنّه يصعب تفتيشهم بالشكل الصحيح وهم داخل المركبة. كما أن خطر فرصة تعرض رجل الشرطة للأذى كبيرة جداً في حالة تفتيشهم وهم داخل

(80) Ernest F. Peluso, In Search of the Automobile, Army Lawyer, Vol. 1986, Issue 1, (1986), p. 23.

المركبة، لذلك يجب على رجل الشرطة الطلب من السائق والركاب النزول من المركبة، ومن ثم يقوم بتفتيشهم ومن ثم يقوم بتفتيش الأماكن الظاهرة في المركبة مثل أرضية المركبة وأسفل المقاعد وفي الفتحات داخل الأبواب.

ومن ناحية أخرى اشترطت المحكمة الأمريكية العليا لصحة إجراء هذا التفتيش أن يكون بشكل عام عن طريق النظر من خلال نوافذ المركبة والبحث داخل الفتحات الموجودة في أبواب المركبة وأسفل المقاعد واللمس الخارجي على الملابس، وذلك للتأكد من عدم وجود أسلحة أو أدوات يمكنه أن يصل إليها بسرعة قبل أن يشعر رجل الشرطة. وعليه لا يشمل البحث الأدراج البعيدة عن مقعد السائق والعلب المغلقة، وكذلك صندوق المركبة الخلفي لأنّ الهدف من هذا النوع من التفتيش تأمين سلامة رجل الشرطة أثناء عملية الاستيقاف، وضمان عدم وصول الشخص محل الاستيقاف إليها لإيذاء رجل الشرطة قبل أن يمنعه من ذلك[81].

ولإجراء هذا النوع من التفتيش لا يحتاج رجل الشرطة إلى إذن من القاضي، وإنّما يكفي أن تكون هناك مبررات قانونية وصحيحة من الناحية الإجرائية تتمثل في قيام سائق المركبة بتصرف أثار الشك والريبة لدى رجل الشرطة، أو خالف أحد أنظمة المرور ولوائحه، وهذا الأمر يعطي رجل الشرطة الحق في استيقافه للاستعلام عن شخصيته أو المركبة التي يقودها، وذلك للتأكد من عدم ارتكابه لأية جريمة أو مخالفة لقوانين المرور[82].

الفرع الثالث

الحالة الثالثة: تفتيش المركبة الذي يلحق إلقاء القبض على السائق

تفتيش المركبة في حالة إلقاء القبض على سائقها هي إحدى حالات تفتيش المركبات التي نظمها قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، ويتم من قبل رجل الشرطة بعد إلقاء القبض على سائق المركبة مباشرة، ودون الحاجة إلى توافر سبب قانوني مقنع بأنّ المركبة قد تحتوي على أدلة لجريمة معينة، حيث إنّ مجرد قيام مبرر لرجل الشرطة بإلقاء القبض على سائق المركبة يحق له تفتيش المركبة التي يقودها من دون إذن.

هذا ويبرر هذه الحالة من حالات القبض سببان: الأول احتمالية وجود أدلة في المركبة لها علاقة بعملية القبض، والثاني دواعي سلامة رجل الأمن والتي تتطلب تجريد من يتم القبض عليه من أية أسلحة أو أدوات خطرة مخبأة في المركبة يمكن أن يستخدمها لإيذاء

(81) Jon Adams, Applying More Restrictive Search and Seizure Requirements under State Constitutional Law in Federal Courts Using Michigan v. Long and Erie v. Tompkins, Temple Political & Civil Rights Law Review, Vol. 14, Issue 1 (2004), p. 201.

(82) https://caselaw.findlaw.com/us-supreme-court/4631032/.html.

رجال الشرطة، لذلك تتميز هذه الحالة من حالات التفتيش في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي بأنّ لها مبررين: الأول دواعي أمن وسلامة رجل الأمن وسلامته كما هو الحال في نظرية تيري، والمبرر الثاني وجود أدلة مرتبطة بحالة القبض.

إلاّ أنّه يلزم لصحة التفتيش في هذه الحالة ولاعتبار الأدلة المتحصلة منه صالحة لأن تكون دليلاً للإدانة أن تكون عملية إلقاء القبض صحيحة من الناحية القانونية كأن تكون هناك مذكرة باعتقال سائق المركبة، أو أن يتوافر مبرر من مبررات إلقاء القبض على سائق المركبة مثل مخالفته للائحة مرورية تستدعي إلقاء القبض عليه، أو ارتكابه لجريمة مشهودة، ففي هذه الحالات يكون تفتيش رجل الشرطة للسيارة ولسائقها دون إذن صحيحاً من الناحية القانون والأدلة المتحصلة منه صالحة لأن تقدم في المحكمة ضد سائق المركبة.

هذا وقد بيّنت المحكمة الأمريكية العليا حق رجل الشرطة في تفتيش المركبة دون إذن في حالة إلقاء القبض على السائق أول مرة في عام 1971، وذلك عند نظرها لقضية U.S. v. Robinson[83]، والتي بدأت وقائعها عند ملاحظة رجل شرطة من مقاطعة كولمبيا شخصاً يدعى جي أر روبنسون يقود سيارة يشير الملصق الموضوع على الزجاج الأمامي فيها إلى انتهاء ترخيصها، ومن ثم قام الشرطي بإيقاف (روبنسون)، وبعد التأكد من انتهاء ترخيص المركبة التي يقودها ألقى رجل الشرطة القبض على (روبنسن)، وذلك لمخالفته أنظمة المرور من خلال قيادة لمركبة دون ترخيص صالح[84]، ومن ثم قام بتفتيشه، ووجد في جيب المعطف الذي يرتديه علبة تحتوي على مادة بيضاء، ومن ثم قام رجل الشرطة بإجراء تفتيش كامل للسيارة، ووجد فيها كمية من مخدر الهيروين، ومن ثم تمت محاكمة روبنسون، وأدين من قبل محكمة المقاطعة بحيازته لمواد مخدرة[85].

وطعن محامي روبنسون على الحكم على أساس دستوري يتمثل في مخالفة رجل الشرطة للضمانات التي نص عليها التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، حيث إنّ ارتكاب الشخص لمخالفة سير لا تبرر تفتيش رجل الشرطة للمركبة، وقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأغلبية ستة قضاة مقابل ثلاثة بأنّ وجود الشخص رهن الاعتقال يعطي الحق لرجل الشرطة للقيام بتفتيشه وبتفتيش سيارته، حتى وإن لم يكن هناك خطر على رجل الشرطة، طالما كان هناك مبرر لإلقاء القبض على الشخص[86].

(83) United States v. Robinson, 414 U.S. 218 (1973).

(84) D.C. Code Ann. 40-302 (d) (1967).

(85) 26 U.S.C. 4704 (a) (1964 ed.), and 21 U.S.C. 174 (1964 ed.).

(86) Tom Johnson; Jon Thames, Search and Seizure of Automobiles with Consideration of the Impact of United States v. Robinson Part IV: Criminal Procedure - Search and Seizure of Automobiles, Criminal Justice Systems Review, Vol. 2, p. 623.

كما حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأنّ رجل الشرطة يمكنه تفتيش الشخص وسيارته دون إذن، طالما كان رهن الاعتقال في عدة قضايا[87] كان آخرها عام 2008، وذلك من خلال مراجعتها لقضية Virginia v. Moore[88]، والتي تتلخص وقائعها باستيقاف اثنين من رجال شرطة ولاية فرجينيا لشخص يدعى ديفيد لي مور يقود سيارته برخصة سوق تم سحبها[89]، ومن ثم تم إلقاء القبض عليه وقام أحد رجال الشرطة بتفتيش سيارته، وعثر فيها على كمية مخدرات، ومن ثم أحيل مور إلى المحكمة بتهمة حيازة مخدرات[90].

وحكمت عليه محكمة الولاية بعقوبة الحبس لمدة سنة واحدة وأربع سنوات تحت إطلاق السراح المشروط، وطعن محامي مور على الحكم أمام محكمة فرجينيا العليا على أساس أنّ قانون الولاية لا يسمح لرجل الشرطة بتفتيش المركبة في حالة مخالفة أنظمة المرور ولوائحها إلاّ في حالة وجود خطر عليه[91]، وحيث إنّ رجل الشرطة لم يكن وقت تفتيش سيارة مور معرضاً للخطر لكون مور رهن الاعتقال داخل دورية الشرطة، لذلك فإنّ التفتيش الذي قد تم خالف الضمانات التي ينص عليها التعديل الرابع، وبالفعل اقتنعت محكمة فرجينيا العليا بدفوع محامي مور، وحكمت ببراءة مور، إلاّ أنّ سلطات الولاية طعنت على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار دستوري يتمثل في أنّ المحكمة الأمريكية العليا هي أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة وأحكامها ملزمة لكل الولايات ولها الأولوية في التطبيق في حالة تعارضت مع قوانين الولاية، وحيث إنّ المحكمة الأمريكية العليا قد حكمت في قضية (روبنسون) بأنّ وجود الشخص رهن الاعتقال يعطي الحق لرجل الشرطة بالقيام بتفتيشه وبتفتيش سيارته حتى وإن لم يكن هناك خطر على رجل الشرطة، طالما كان هناك مبرر لإلقاء القبض على الشخص، لذلك فإن رجال الشرطة لم يخالفوا التعديل الرابع عند تفتيشهم لسيارة مور، وبالفعل حكمت المحكمة الأمريكية العليا بالإجماع بأنّ رجل الشرطة يستطيع تفتيش سيارة من تم اعتقاله إذا كان هذا الأمر ضرورياً لتأمين الحماية لرجل الشرطة، أو كان ضرورياً لجمع أدلة الجريمة التي تم اعتقال الشخص بموجبها[92].

(87) Gustafson v. Florida, 414 U.S. 260, 94 S. Ct. 488, 38 L. Ed. 2d 456 (1973), Shipley v. California, 395 U.S. 818, 89 S. Ct. 2053, 23 L. Ed. 2d 732 (1969) , New York v. Belton, 453 U.S. 454, 101 S. Ct. 2860, 69 L. Ed. 2d 768 (1981).

(88) Virginia v. Moore, 553 U.S. 164, 128 S. Ct. 1598, 170 L. Ed. 2d 559 (2008).

(89) Va. Code Ann. §§18.2301-46.2 ,272-18.2 ,11-(C) (Lexis 2005).

(90) 272 Va. 717, 636 S. E. 2d 395 (2006); 45 Va. App. 146, 609 S. E. 2d 74 (2005).

(91) Va. Code Ann. §19.274- (Lexis 2004), 272 Va., at 720, n. 3, 636 S. E. 2d, at 396397-, n. 3, Va. Code Ann. §46.2936-.

(92) https://www.oyez.org/cases/2007/06-1082.

إلاّ أننا نرى أنّ المحكمة الأمريكية العليا في هذا الحكم قد توسعت كثيراً في مفهوم تفتيش المركبات، وخرجت عن المبررات الرئيسية التي تم على إثرها جواز تفتيش المركبات دون إذن في قضية كارول وقضية لونج، وهي وجود سبب قانوني مقنع بوجود أدلة الجريمة داخل المركبة أو حماية رجل الشرطة، وفي قضية مور لم يكن هناك خطر على رجال الشرطة كون مور كان محتجزاً في دورية الشرطة، ولم يكن هناك سبب قانوني مقنع كون مور ارتكب مخالفة مرور تتمثل في حجز رخصة القيادة الخاصة به، وليس من المتصور وجود أدلة تتعلق بهذه المخالفة داخل المركبة كي يتم تفتيشها من قبل رجال الشرطة.

ومن ناحية أخرى لا تشترط المحكمة أن يكون سائق المركبة في حالة قيادة لسيارته وقت قيام المبرر القانوني بالقبض عليه كي يقوم رجل الشرطة بتفتيش المركبة في هذه الحالة من حالات التفتيش في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، بل يكفي أن يكون الشخص قريباً من المركبة الخاصة به، ولم تبيّن المحكمة المسافة المطلوبة بين الشخص الذي تم إلقاء القبض عليه وسيارته حتى يقوم مبرر تفتيش المركبة وإن كانت المحكمة الأمريكية العليا نصت في أحد أحكامها على أن تكون المسافة معقولة، بحيث يترك تحديد معقولية المسافة بين من تم إلقاء القبض عليه وسيارته للسلطة التقديرية لكل محكمة[93].

ولكون التفتيش في هذه الحالة من حالات تفتيش المركبات يتعلق في جزء منه بضمان تأمين الحماية اللازمة لرجل الشرطة، فإنّ التفتيش في هذه الحالة يجب أن يشمل سائق المركبة، وكذلك جميع الركاب، سواء أكان بينهم علاقة أم حتى إذا لم تكن بينهم علاقة، كأن تكون المركبة سيارة أجرة ومطلوب إلقاء القبض على سائقها وكان وقت إلقاء القبض لديه راكب يقوم بتوصليه بأجر إلى مكان معين[94].

الفرع الرابع

الحالة الرابعة: التفتيش لجرد محتويات المركبة المحجوزة أو المقبوض على سائقها

تعتبر هذه الحالة من حالات التفتيش فريدة في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، حيث يقوم رجل الشرطة بتفتيش المركبة التي صدر أمر بحجزها، أو التي تم إلقاء القبض على سائقها، وذلك لمعرفة المنقولات التي تحتويها المركبة، ومن ثم يتم تسليم سائقها قائمة بهذه المنقولات حتى يقوم باستلامها.

(93) Thornton v. United States, 541 U.S. 615 (2004).

(94) New York v. Belton, 453 U.S. 454 (1981).

يهدف هذا النوع من أنواع تفتيش المركبات إلى معرفة محتويات المركبة التي صدر أمر بحجزها، أو التي تم إلقاء القبض على سائقها والمحافظة عليها، وذلك لضمان عدم قيام سائقها لاحقاً برفع دعوى تعويض على مركز الشرطة الذي تم حجز المركبة فيه بادعاء ضياع هذه المنقولات.

وقد أكدت المحكمة الأمريكية دستورية هذا النوع من أنواع التفتيش من دون إذن مرتين: في المرة الأولى، أجازت المحكمة إجراء تفتيش لجرد محتويات المركبة بشكل عام دون البحث في الأمتعة والصناديق الموجودة داخلها قبل حجزها، وكان ذلك في عام 1973 عند نظرها لقضية South Dakota v. Opperman[95]، والتي تتلخص وقائعها بقيام شخص يدعى (أوبرمان) بركن سيارته في مكان غير مخصص للوقوف في قلب مدينة (فيرميليون) بولاية داكوتا الجنوبية، وبتاريخ 1973/12/10 فجراً حرّر رجل شرطة مخالفة وقوف في المكان غير المسموح به، وألصقها على زجاج المركبة مع ملاحظة: «يجب تحريك المركبة وإلاّ سوف يتم إرسالها إلى المكان المخصص لحجز المركبات».

وفي اليوم التالي حضر رجل شرطة آخر، ولاحظ أنّ المركبة لا تزال متوقفة في المكان نفسه، لذلك طلب من شرطة الحجز إرسال ونش لرفع المركبة، ومن ثم إرسالها إلى الحجز، وفي مكان الحجز قام رجال الشرطة بتفتيش المركبة، وذلك لجرد محتوياتها تمهيداً لحجزها، إلاّ أنّهم فوجئوا بوجود مواد مخدرة أسفل المقعد الأمامي للسيارة، وأحيل سائق المركبة إلى المحكمة بتهمة حيازة مواد مخدرة[96]، وأدين وحكم عليه بالحبس مع الغرامة[97]، إلاّ أنّ محامي (أوبرمان) طعن على الحكم أمام محكمة داكوتا الجنوبية العليا والتي حكمت بأنّ تفتيش سيارة المتهم دون إذن ودون أن يكون هناك سبب قانوني مقنع، أو دون أن يشكل سائق المركبة خطراً على رجال الشرطة يعد مخالفاً للتعديل الرابع من الدستور الأمريكي، وطعنت سلطات الولاية على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على أساس أنّ تفتيش رجال الشرطة لسيارة (أوبرمان) لم يخالف القانون، حيث إنّ قانون الولاية ينص على تفتيش المركبة قبل احتجازها، وذلك لدواع تتعلق بالأمن وحفظ ملكية صاحب المركبة[98].

وبالفعل قضت المحكمة الأمريكية العليا بأنّ تفتيش رجال الشرطة للسيارة قبل احتجازها من دون إذن لا يخالف التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، إذا تم هذا التفتيش بهدف

(95) South Dakota v. Opperman, 428 U.S. 364 (1976).

(96) 89 S. D., 228 N. W. 2d 152. (1975).

(97) South Dakota v. Opperman, 96 S. Ct. 3092; 49 L. Ed. 2d 1000; (1975) U.S. LEXIS 15.

(98) 89 S. D., 228 N. W. 2d 159 (1975), 87 Harv. L. Rev. 835, 853 (1974).

جرد محتويات المركبة، وذلك للحفاظ على ممتلكات سائقها أو أمن موقف المركبات[99]، إلاّ أنّ المحكمة لم تبيّن هل يشمل حكمها فتح الأشياء والأمتعة المغلقة أم يقتصر على الأماكن الظاهرة في المركبة فقط.

هذا وانتظرت المحكمة الأمريكية أربع عشرة سنة لتجيب عن التساؤل السابق، حيث أجازت المحكمة إجراء تفتيش لجرد محتويات المركبة والأمتعة الشخصية قبل حجزها في عام 1987 وذلك عند نظرها لقضية Colorado v. Bertine[100]، حيث ألقى رجال شرطة مدينة (بولدر) بولاية كالورادو القبض على شخص يدعى (ستيفن لي بيرتين) كان يقود سيارته وهو في حالة سكر شديدة، ووضع في دورية الشرطة، ومن ثم طلب رجال الشرطة من قسم الآليات بمخفر الشرطة إحضار ونش لنقل سيارة لاحتجازها في المخفر كما ينص على ذلك قانون المدينة[101].

وأثناء انتظار الونش، قام أحد رجال الشرطة بتفتيش المركبة بالكامل بهدف جرد محتوياتها، ووجد فيها كمية من المخدرات داخل حقيبة يد في صندوق المركبة، ومن ثم أحيل (بيرتين) بجريمة حيازة مخدرات، وحكمت محكمة الولاية بأنّ التفتيش الذي تم على سيارة المتهم والذي نتجت عنه المخدرات المضبوطة في حيازته قد تم بصورة مخالفة للتعديل الرابع لأنّ المتهم لم يكن يشكّل خطراً على رجال الشرطة، كما أنّ المركبة لم تكن تحتوي على أية أدلة مرتبطة بالجريمة التي تم إلقاء القبض على المتهم بسببها وهو وجوده بحالة سكر، بالإضافة إلى أنّ رجال الشرطة لم يحترموا خصوصية المتهم أثناء فتح حقيبته الخاصة.

وعليه فإنّ الأدلة المضبوطة لا تصلح لأن تكون دليل إدانة بجريمة حيازة مخدرات، وأيدت المحكمة العليا لولاية كالورادو حكم محكمة أول درجة، إلاّ أنّ سلطات الولاية طعنت على الحكم أمام المحكمة الأمريكية العليا على اعتبار أنّ رجال الشرطة عندما قاموا بتفتيش سيارة المتهم كانوا يقومون بهذا الإجراء بهدف جرد ممتلكات المتهم للمحافظة عليها وضمان عدم رفع دعوى تعويض عليهم بادعاء ضياع ممتلكاته[102]، وأنّ المواد المخدرة

(99) Larry E. Rissler, Inventorying Impounded Motor Vehicles - South Dakota v. Opperman The Legal Digest FBI Law Enforcement Bulletin, Vol. 45, Issue 11 (1976), p. 28.

(100) Colorado v. Bertine, 479 U.S. 367 (1987).

(101) Section 7-7-2(a)(4) of the Boulder Revised Code authorizes police officers to impound vehicles when drivers are taken into custody. Section 7-7-2(a)(4) provides: «A peace officer is authorized to remove or cause to be removed a vehicle from any street, parking lot, or driveway when: . . . . . [479 U.S. 367, 369] (4) The driver of a vehicle is taken into custody by the police department.» Boulder Rev. Code 7-7-2(a)(4)(1981).

(102) Cooper v. California, 386 U.S. 58, 61 -62 (1967); Harris v. United States, 390 U.S. 234, 236 (1968); Cady v. Dombrowski, 413 U.S. 433, 447-448 (1973).

التي تم العثور عليها أثناء عملية جرد محتويات المركبة قبل إرسالها إلى الحجز قد تم العثور عليها بشكل عرضي، لذلك فهي تصلح أن تقدم كأدلة إثبات لارتكاب المتهم لجريمة حيازة المخدرات وبالفعل أصدرت المحكمة الأمريكية العليا حكمها بأغلبية سبعة قضاة ضد قاضيين بامتداد مبدأ كارول والقاضي باستثناء المركبات من إصدار إذن التفتيش ليشمل حالة حجز المركبة، إذا توافر أي من الأسباب الداعية إلى حجزها[103].

وبعد صدور حكم المحكمة الأمريكية العليا بقضية (بيرتين)، أصبح بإمكان رجل الشرطة وبمجرد قيام سبب من الأسباب الداعية لحجز المركبة أن يقوم بتفتيش المركبة، وكذلك جميع الأمتعة الموجودة فيها، وفتح الأدراج، والصندوق الخلفي للسيارة دون الحاجة إلى إصدار إذن بتفتيش المركبة، وأي دليل على وقوع جريمة يتم ضبطه خلال هذا التفتيش يمكن لسلطات التحقيق أن تقدمه كدليل إثبات بارتكاب سائق المركبة للجريمة.

هذه الحالة من حالات التفتيش لا تشترط قيام سبب قانوني مقنع بارتكاب سائق المركبة لجريمة معينة، أو إمكانية تعرض رجل الشرطة لخطر معين من قبل سائق المركبة وهو رهن الاعتقال كما هو الحال في الحالات السابقة من حالات التفتيش، وإنما يكفي قيام سبب من أسباب حجز المركبة، مثل عدم حمل السائق لرخصة قيادة، أو افتقار المركبة لشروط المتانة للقيادة على الطرقات، أو صدور حكم بسحب المركبة لتخلف السائق عن سداد باقي قيمتها، فيكفي قيام أي من الأسباب السابقة كي يقوم الحق لرجل الشرطة بتفتيش المركبة، وذلك لجرد محتوياتها.

تتميّز هذه الحالة من حالات التفتيش عن سابقاتها بأنّ لها هدفين ليس بينهما رابط: الأول يتمثل في حماية ملكية سائق المركبة، والثاني تقتضيه ظروف الأمن والسلامة التي يجب أن تتوفر في المكان المخصص لحجز المركبات والذي يقتضي تجريد المركبة من أي أشياء أو أدوات خطرة أو قابلة للاشتعال وإتلاف باقي المركبات الموجودة في الموقف.

هذا ولم ينص قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي على هذا النوع من تفتيش المركبات، حيث جرى العمل في الكويت على قيام رجل الشرطة بالطلب من سائق المركبة المطلوب حجزها تفريغ المركبة من محتوياتها بنفسه، ولا شك في أنّ هذا الأمر منتقد، حيث كان يجب على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي أن يحذو حذو قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في هذا الشأن.

(103) Gerald S.Reamey; Michael H.Bassett; John A. Molchan, Permissible Scope of Texas Automobile Inventory Searches in the Aftermath of Colorado v. Bertine: A Talisman Is Created Texas Tech Law Review, Vol. 18, Issue 4 (1987), P. 1165. https://www.oyez.org/cases/1986/85-88 .

المطلب الثاني

حالات تفتيش المركبات في القانون الكويتي

تختلف المبررات اللازمة لتفتيش المركبات في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي عن تلك المقررة في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، حيث يترتب على صدور إذن بتفتيش شخص معين امتداد هذا الإذن ليشمل سيارته، وذلك بعكس قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي الذي لا يربط تفتيش الشخص بتفتيش سيارته، كما لا يتطلب صدور إذن لتفتيش المركبة.

ومن ناحية أخرى يتشابه قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي مع قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي في إمكانية تفتيش المركبة دون الحاجة لصدور إذن في حالة الجريمة المشهودة، حيث أجاز قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي لرجل الشرطة تفتيش المركبة في حالة ارتباطها بوقوع جريمة مشهودة.

لذلك تتمثل حالات تفتيش المركبات في القانون الكويتي فيما يلي:

الفرع الأول

الحالة الأولى: تفتيش المركبة بناء على صدور إذن

تنص المادة (80) من قانون الإجراءات الجزائية الكويتي على أنّه: «يجوز تفتيش الشخص، أو مسكنه، أو رسائله بمعرفة المحقق، أو بأمر منه، لضبط الأشياء التي استعملت في الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلقت بها، متى استلزمت ذلك ضرورة التحقيق ولم توجد وسيلة أخرى للحصول عليها».

كما حكمت محكمة التمييز بأنّه: «إذا صدر إذنٍ بتفتيش شخص معيّن، فإنّه يستلزم أن يكون رجل الضبط القضائي قد أحيط علماً من خلال تحرياته بأنّ جريمة معينة قد وقعت بالفعل من الشخص المراد تفتيشه، وأنّ الدلالات والأمارات مقبولة ضد هذا الشخص بالقدر الكافي الذي يبرر لسلطة التحقيق التعرض لحريته أو لحرمته أو لحقه في الخصوصية، وذلك في سبيل كشف الأدلة المتعلقة باتصاله بتلك الجريمة»[104].

(104) الطعن رقم 390 لسنة 2004 جزائي جلسة 2005/3/29، وكذلك حكمت محكمة النقض بالمفهوم نفسه، نقض 1966/1/17 مجموعة أحكام النقض س 17 رقم 9، ص 50.

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّ قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية تطلّب وجود شروط معينة لإصدار إذن بتفتيش الشخص، وما يتصل به من سيارة وأمتعة، ويمكن إيجاز هذه الشروط على النحو التالي:

أولاً: الشرط الأول- تحقق وقوع الجريمة

بيّنت هذا الشرط الفقرة الثانية من المادة (80) من قانون الإجراءات بقولها: «.. لضبط الأشياء التي استعملت في الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلّقت بها..»، أي أن تكون الجريمة المطلوب إصدار إذن لضبط الأشياء التي استعملت فيها قد وقعت بالفعل. لذلك يشترط لصحة إصدار إذن تفتيش المركبة أن تكون هنالك جريمة تم ارتكابها وتحققت أركانها، وهذا الشرط في تقديرنا يعتبر نتيجة طبيعية لكون التفتيش عملاً من أعمال التحقيق، لذلك لا يتصور إجراؤه إلاّ بعد تحقق وقوع الجريمة[105].

والسبب من تطلب هذا الشرط يكمن في أنّ تفتيش المركبة إجراء خطير جداً، وذلك لمساسه بحق الفرد في الخصوصية، لذلك لا يجوز إجراؤه إلاّ إذا ارتكبت جريمة معيّنة، ومن أجل البحث عن أدلتها، وبالتالي فإنّه لا توجد أية مصلحة، سواء للتحقيق أو المجتمع من إجراء التفتيش لجريمة يحتمل أن تقع مستقبلاً حتى وإن كانت احتمالية وقوعها شبه مؤكدة، وهذا ما قضت به محكمة التمييز بقولها: «تفتيش الأشخاص إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر السلطة المختصة بإجرائه إلاّ بمناسبة جريمة ترى أنّها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين»[106].

وبناءً على ما سبق، فإنّ إصدار أمر بتفتيش شخص معيّن لجمع أدلة جريمة لم تقع بالفعل وإنما مرجح وقوعها في القريب العاجل ولوجود أمر يقيني وشبه مؤكد بوقوعها، أمر باطل بطلاناً مطلقاً، وبالتالي يقع باطلاً كل دليل ينتج عن هذا التفتيش[107].

ثانياً: الشرط الثاني- أن يكون ثمة اتهام قد تم توجيهه إلى الشخص المراد تفتيشه

يشترط لإصدار إذن بتفتيش الشخص إلى جانب تحقق وقوع الجريمة، أن يكون قد تم توجيه اتهام لهذا الشخص بارتكابه للجريمة التي وقعت، ومتى ما تم توجيه اتهام

(105) نقض 1962/1/2 س 13 رقم 5 ص 20 وفيه قالت محكمة النقض بأنّ: «الإذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلاّ لضبط جريمة (جناية أو جنحة) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه، ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية حتى ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنّها ستقع بالفعل». انظر كذلك نقض 1974/3/17 س 25 رقم 64، ص 292. وانظر كذلك نقض 1976/10/17 س27 رقم 173، ص 763.

(106) طعن رقم 414 لسنة 2002 جزائي جلسة 2003/9/30.

(107) طعن رقم 240 لسنة 2002 جزائي جلسة 2003/6/16. د. حاتم حسن بكار، مرجع سابق، ص 396.

إلى شخص معيّن بأنّه من ارتكب الجريمة، فإنّه يمكن إصدار إذن بتفتيشه، ولا يهم أن يكون هذا الشخص المراد تفتيشه وتفتيش سيارته متهماً بكونه فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جناية أو في جنحة.

وإذا تحقق هذا الشرط، فيمكن تفتيش المتهم وسيارته التي يقودها، ولا يهم إن كانت المركبة التي يقودها مسجلة باسم غيره، طالما قام الدليل بأنّه من يقودها عادة، وطالما احتوى الإذن على المعلومات الخاصة بالشخص المراد تفتيشه، حيث إنّ الإذن بتفتيش الشخص يمتد ليشمل سيارته التي يقودها عادة حتى وإن لم يكن هو مالكها[108].

إلاّ أنّ تطبيق هذا الشرط يستلزم أن يكون الاتهام الموجه للشخص المراد تفتيشه مؤكداً ومثبتاً في محاضر التحقيق، وأن يحتوي الإذن على جميع المعلومات الخاصة بهذا الشخص، وأن تكون المعلومات واضحة لا لبس فيها أو غموض، وذلك حتى يمكن لرجال الضبط القضائي تنفيذ إذن التفتيش[109].

ثالثاً: الشرط الثالث– أن يكون الهدف من تفتيش الشخص ضبط أدلة الجريمة

تنص المادة (80) من قانون الإجراءات على أنّ الهدف من التفتيش هو ضبط الأشياء التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، أو نتجت عنها، أو تعلقت بها كما نصت المادة (81) على أنّ: «تفتيش الشخص يقع بالبحث عما يكون بجسمه أو ملابسه أو أمتعته التي معه مِن آثار أو أشياء متعلقة بالجريمة أو لازمة للتحقيق فيها، وقد يستلزم تفتيش الشخص القبض عليه المدة اللازمة لإجراء التفتيش بما يستتبع هذا التفتيش من استعمال القوة في الحدود السابق بيانها في المادة (49)». ونصت المادة (89) على أنّه: «على القائم بالتفتيش أن يبحث عن الأشياء أو الآثار التي صدر أمر التفتيش بشأنها دون سواها. ولكن إذا ظهر له بصفة عرضية أشياء تعتبر حيازتها جريمة، أو أشياء متعلقة بجريمة أخرى، وجب عليه أن يضبطها ويثبتها في محضره، ويعرض المحضر والأشياء المضبوطة على المحقق».

ومن خلال مراجعة النصوص القانونية السابقة، يتبيّن لنا أن قانون الإجراءات الجزائية الكويتي قسم الأدلة التي يمكن أن تنتج عن التفتيش إلى ثلاثة أنواع: أدلة استخدمت في ارتكاب الجريمة، وأدلة نتجت عن ارتكاب الجريمة، وأدلة تعلقت بارتكاب الجريمة، وهذا التحديد ورد على سبيل الحصر في قانون الإجراءات الكويتي بعكس قانون الإجراءات المصري الذي جاء على سبيل المثال[110]، أمّا القانون الجنائي الأمريكي، فلم يقسم الأدلة

(108) نقض 1937/12/27 مجموعة القواعد ج 1، رقم 43، ص 397.
(109) د. محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 271؛ د. مأمون سلامة، مرجع سابق، ص 613.
(110) د. حاتم حسن بكار، مرجع سابق، ص 403.

كما فعل قانون الإجراءات الكويتي، وإنّما نص على ضبط الأدلة التي يمكن أن تقدم ضد المتهم ولم يبيّن أنواع هذه الأدلة[111].

هذا ويهدف تفتيش سيارة الشخص إلى ضبط الأدلة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، أو الأدلة التي نتجت عن ارتكاب الجريمة، أو الأدلة التي تعلقت بارتكاب الجريمة، لذلك لا مبرر لتفتيش المركبة إذا لم يكن الهدف ضبط أدلة الجريمة كأن تكون الجريمة سباً علنياً أو فعلاً فاضحاً في الطريق العام[112].

الفرع الثاني

الحالة الثانية: تفتيش المركبة في حالة الجريمة المشهودة

ينص قانون الإجراءات الكويتي في المادة (43) على أنّه: «لرجل الشرطة، إذا شهد ارتكاب جناية أو جنحة، أو حضر إلى محل الحادث والجريمة لا تزال مشهودة، أن يقوم بتفتيش المتهم أو مسكنه»، وبيّنت المادة (56) من قانون الإجراءات الجزائية متى تكون الجريمة مشهودة بقولها: «لرجال الشرطة حق القبض بدون أمر على المتهمين في الجنح المشهودة، وتعتبر الجريمة مشهودة إذا ارتكبت في حضور رجل الشرطة، أو إذا حضر إلى محل ارتكابها عقب ارتكابها ببرهة يسيرة وكانت آثارها ونتائجها لازالت قاطعة بقرب وقوعها».

هذا وقد استخدم المشرع لفظ الجريمة المشهودة ولم يستخدم الجريمة المتلبس بها التي استخدمها المشرع في القانون المصري، وذلك لما للفظ الجريمة المشهودة من تقارب زمني بين لحظة وقوع الجريمة ولحظة اكتشافها[113].

كما أنّه يمكن أن تقوم الجريمة المشهودة، وما يترتب عليها من إجراءات استثنائية، كالتفتيش والقبض حتى مع عدم ضبط مرتكبها وهو في حالة تلبس، لذلك توصف حالة التلبس بأنّها حالة عينية وليست حالة شخصية، أي أنّه يكفي لقيام حالة التلبس وبالتالي قيام الجريمة المشهودة مجرد مشاهدة الجريمة حال وقوعها، أو بعد وقوعها ببرهة يسيرة دون الحاجة لمشاهدة مرتكب الجريمة وهو يقوم بارتكابها[114].

---

(111) Richard M. Re, The Due Process Exclusionary Rule, Harvard Law Review, Vol. 127, Issue 7, (2014), p. 1885.

(112) د. حاتم حسن بكار، مرجع سابق، ص 403.

(113) د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 411

(114) د. مشاري العيفان ود. حسين بو عركي، مرجع سابق، ص 150.

وبناءً على نص المادة (56)، فإنّ حالة التلبس يمكن أن تكون حقيقية، وتتحقق هذه الحالة من خلال إدراك رجل الشرطة للجريمة بإحدى حواسه، وذلك حتى تتكون العناصر التي يتكون فيها النشاط الإجرامي، ومن أمثلة هذه الحالة مشاهدة رجل الشرطة للجاني وهو يطلق النار على المجني عليه، أو وهو يضع يده في جيب المجني عليه لسرقته، أو وهو يقوم ببيع المواد المخدرة[115]. كما يمكن أن يكون اعتبارياً والتي تفترض عدم مشاهدة رجل الشرطة أثناء وقوعها، وبالتالي تتحقق جميع عناصر النشاط الإجرامي قبل إدراك رجل الشرطة للجريمة بإحدى حواسه، وإنما يشاهد آثارها التي تدل على قرب وقوعها، وتقدير مدى قرب وقوعها من عدمه مسألة متروكة لقاضي الموضوع أثناء نظر كل قضية على حدة[116]، مثل مشاهدته لجثة المجني عليه وهي تنزف أو ارتفاع حرارة الخزانة بسبب عملية نشرها لفتح أبوابها، إلاّ أنّ تحقق الجريمة المشهودة يشترط:

1) أن يعاين رجل الشرطة حالة التلبس بنفسه وليس عن طريق غيره مثل أحد الشهود أو أحد المخبرين، أو أن يروي أحد المارة لرجل الشرطة ما حدث[117].

2) أن تتم معاينة رجل الشرطة للجريمة المشهودة عن طريق مشروع أي تكون وسيلة الكشف عن حالة التلبس مشروعية وقانونية، أما إذا كانت وسيلة الكشف عن حالة التلبس غير مشروعة مثل أن يقوم رجل الشرطة بدخول منزل من دون أن يكون لديه إذن أو من دون رضاء صاحبه أو ساكنه كي يضبط المتهم وهو يرتكب الجريمة، والهدف من هذا الشرط أن يكون سلوك رجل الشرطة الذي أدرك الجريمة المشهودة عن طريقة مطابقاً لأحكام القانون، وذلك لحماية الحريات الفردية من تعسف السلطات[118].

ويترتب على ما سبق جواز قيام رجل الشرطة بتفتيش المركبة، إذا توافرت شروط تحقق الجريمة المشهودة، وبالتالي يصلح أي دليل يتم ضبطه أن يقدم ضد المتهم[119].

(115) د. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 348؛ حكم التمييز رقم 842 لسنه 2016، جزائي جلسة 2016/6/25.

(116) د. حسن المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، مطبوعات جامعة الكويت، 1970، ص 197.

(117) الحكم بالتمييز رقم 842 لسنه 2016، جزائي جلسة 2016/12/25؛ د. محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 466.

(118) د. مأمون سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 272.

(119) د. مشاري العيفان ود. حسين بو عركي، مرجع سابق، ص 206.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة تفتيش المركبات والذي يعتبر موضوعاً ذا أهمية كبيرة في قانون الإجراءات الجزائية. وقد انتهت الدراسة إلى نتائج وتوصيات نعرضها على النحو التالي:

أولاً: النتائج

1) يتفق كل من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي والقانون الجنائي الأمريكي على أنّ التفتيش المحظور قانوناً والذي ولا يجوز إجراؤه من قبل رجل الشرطة هو ذلك التفتيش الذي يترتب عليه اعتداء على الحرية الشخصية، وانتهاك لحق الأفراد في الخصوصية، وفي أن يكونوا آمنين في مساكنهم وممتلكاتهم، وأن يحيوا حياتهم الخاصة بمعزل عن أي تدخل من قبل أي من سلطات الدولة.

2) ربطت المحكمة الأمريكية العليا بين التفتيش المخالف للقانون وحق الملكية كمعيار للتمييز بين التفتيش القانوني وبين التفتيش المخالف للدستور حتى عام 1978، عندما عدلت عنه لتؤسس نظرية توقع الخصوصية للتمييز بين التفتيش القانوني والتفتيش غير القانوني، حيث أكدت المحكمة بأنّ التعديل الرابع تحوّل خلال قرن من الزمان ومنذ قضية (أولمستيد) من حماية حق الملكية من التعدي إلى حماية حق الأفراد في الخصوصية من الانتهاك، في حين أنّ قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي يعتبر التفتيش مخالفاً للقانون، إذا ترتب عليه مساس بحق الفرد بالخصوصية.

3) على خلاف قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي الذي يفرد أحكاماً وقواعد خاصة بتفتيش المركبات ولا يربطها بتفتيش سائقها، اتفق الفقهاء والقضاء في دولة الكويت على أنّ المركبة تتصل بشخص مالكها أو حائزها، بحيث إذا صدر إذن بتفتيش شخص معيّن، فإنّ هذا الإذن يمتد ليشمل تفتيش المركبة التي يقودها إلاّ إذا كانت هذه المركبة متوقفة داخل حدود منزله، فإنّها في هذه الحالة تأخذ حكم تفتيش المنزل.

4) يتفق قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي مع القانون الكويتي في عدم جواز تفتيش رجل الشرطة سيارات الأجرة إلاّ إذا توافر إذن تفتيش أو جريمة مشهودة.

5) يتميّز قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي عن القانون الكويتي بضرورة أن يصدر إذن التفتيش من قاض محايد ومستقل عن سلطات التحقيق، بحيث يكون

باطلاً كل إذن تفتيش لا يصدر من قاض محايد ومستقل عن المتهم أو سلطات التحقيق.

6) على خلاف قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي، لا تثير مسألة تفتيش الأمتعة الشخصية والصناديق المغلقة أي جدل قانوني في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، حيث إنّ صدور إذن بتفتيش المركبة في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، يمتد ليشمل جميع الأمتعة والصناديق الموجودة فيها.

7) على خلاف قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، يمكن لرجل الشرطة في القانون الجنائي الأمريكي أن يقوم بتفتيش المركبة التي يقوم باستيقافها، وذلك للتأكد من عدم وجود أسلحة أو أدوات خطرة يمكن للشخص الذي يكون محل الاستيقاف استخدامها لإيذاء رجل الشرطة.

8) تميّز قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي بحالة تفتيش المركبة بهدف جرد محتوياتها، حيث يقوم رجل الشرطة بتفتيش المركبة التي صدر أمر بحجزها أو التي تم إلقاء القبض على سائقها، وذلك لمعرفة المنقولات التي تحتويها المركبة، ومن ثم يتم تسليم سائقها قائمة بهذه المنقولات حتى يقوم باستلامها.

ثانياً: التوصيات

بعد هذا العرض للأحكام الخاصة بتفتيش المركبات في القانون الجنائي الأمريكي وقانون الإجراءات الكويتي، فإننا نوصي بما يلي:

1) ضرورة إصدار المشرع الكويتي قانوناً لقصر سلطة إصدار إذن التفتيش من قبل شخص يحمل صفة قاضٍ كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وليس وكيلاً للنائب العام.

2) ضرورة إصدار المشرع الكويتي قانوناً لتنظيم حالة تفتيش المركبات التي يتم حجزها من قبل وزارة الداخلية كما هو الحال في القانون الأمريكي، وألا يترك هذا الإجراء من دون تشريع.

3) ضرورة تبني المشرع الكويتي نظرية (فريسك) الأمريكية من خلال إصدار قانون لتنظيم حالة تفتيش المركبة، يشمل النظر أسفل المقاعد وفي أدراج وجيوب المركبة التي يتم استيقافها والتي تكون في حالة ريبة لضمان سلامة رجل الشرطة كما هو الحال في القانون الأمريكي.

4) ضرورة إصدار المشرع الكويتي قانوناً لتنظيم حالة تفتيش المركبات المركونة في الطرقات العامة، أو في الكراجات الخاصة والمواقف العامة.

5) ضرورة إصدار المشرع الكويتي قانوناً لحالات تفتيش المركبات، وعدم ربط تفتيش المركبات بتفتيش الأشخاص كما هو معمول به في الوقت الحالي.

6) ضرورة تنظيم وزارة الداخلية الكويتية لدورات مكثفة لرجال الشرطة في قانونية وطرق تفتيش المركبات، حيث إنّ العديد من رجال الشرطة يقومون بتفتيش صندوق المركبة عند نقاط التفتيش العامة دون أن يكون لديهم إذن أو دون أن تتوفر حالة التلبس.

المراجع:

أولا: باللغة العربية

- أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ج1، ط10، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
- حاتم حسن بكار، أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
- حسن صادق المرصفاوي، أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007.
- مأمون سلامة،
  - قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، ج1، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
  - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
- محمود مصطفى، الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن، ج2، في التفتيش والضبط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.
- مشاري العيفان وحسين بوعركي، الوسيط في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، ج1، ط2، دون ناشر، دولة الكويت، 2017.
- عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون تاريخ نشر.
- فرج علواني هليل، التعليق على قانون الإجراءات الجنائية، ج1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، دون تاريخ نشر.
- رؤوف عبيد،
  - المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية، ج1، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980.
  - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، 2015.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Barry R. Litman, Public Interest Programming and the Carroll Doctrine: A Re-examination Economics of Broadcasting Journal of Broadcasting, Vol. 23, Issue 1, (1979).
- Dee Wampler, Stop and Frisk of Motor Vehicles: Terry v. Ohio Expanded, The Journal of the Missouri Bar, Vol. 28, Issue 11, (1972).
- Devon W. Carbado, From Stop and Frisk to Shoot and Kill: Terry v. Ohio's Pathway to Police Violence UCLA Law Review, Vol. 64, Issue 6, (2017) .
- Ernest F. Peluso, In Search of the Automobile, Army Lawyer, Vol. 1986, Issue 1, (1986).
- Forrest Revere Black, Starred Prohibition Case: Olmstead vs. United States Georgetown Law Journal, Vol. 18, Issue 2 , (1930).
- G. Edward Murphy, Supreme Court Extends the Automobile Exception: California v. Carney, Northern Illinois University Law Review, Vol. 6, Issue 1, (1986).
- Gerald S.Reamey; Michael H.Bassett; John A. Molchan, Permissible Scope of Texas Automobile Inventory Searches in the Aftermath of Colorado v. Bertine: A Talisman Is Created Texas Tech Law Review, Vol. 18, Issue 4, (1987).
- Jacob W. Landynski, Supreme Court's Search for Fourth Amendment Standards: The Extraordinary Case of Coolidge v. New Hampshire, The Connecticut Bar Journal, Vol. 45, Issue 3, (1971).
- John C. Hall, Warrantless Vehicle Searches: The Impact of Arkansas v. Sanders, The Legal Digest FBI Law Enforcement Bulletin, Vol. 49, Issue 12, (1980).
- Jon Adams, Applying More Restrictive Search and Seizure Requirements under State Constitutional Law in Federal Courts Using Michigan v. Long and Erie v. Tompkins, Temple Political & Civil Rights Law Review, Vol. 14, Issue 1, (2004).

- Larry E. Rissler, Inventorying Impounded Motor Vehicles - South Dakota v. Opperman The Legal Digest FBI Law Enforcement Bulletin, Vol. 45, Issue 11, (1976) .
- Lauren Gailey, Thirty Years Too Long Why the Michigan v. Long Presumption Should Be Rejected, and What Can Be Done to Replace It A Tribute to Chief Justice Ronald D. Castille and State Constitutional Law Duquesne Law Review, Vol. 53, Issue 2, (2015).
- Leah M. Litman, The Exception Circumstances of Johnson v. United States, Michigan Law Review First Impressions, 114 Mich. L. Rev. First Impressions 81, Vol. 114, (2015).
- Margaret Hu, Cybersurveillance Intrusions and an Evolving Katz Privacy Test Symposium: Katz at 50: The Fourth Amendment in the Digital Age American Criminal Law Review, Vol. 55, Issue, (2018).
- Martin L. O'Connor, Vehicle Searches -The Automobile Exception: The Constitutional Ride from Carroll v. United States to Wyoming v. Houghton, Touro Law Review, Vol. 16, Issue 2, (2000).
- Martin L'oconnor, Vehicle Searches -The Automobile Exception: The Constitutional Ride from Carroll v. United States to Wyoming v. Houghton, Touro Law Review, Vol. 16, Issue 2, (2000).
- Martin R. Gardner, Searches and Seizures of Automobiles and Their Contents: Fourth Amendment Considerations in a Post-Ross World, Nebraska Law Review, Vol. 62, Issue 1, (1983).
- Michael Vitiello, Katz v. United States: Back to the Future University of Richmond Law Review, Vol. 52, Issue 2, (2018).
- Seth W. Stoughton, Terry v. Ohio and the (Un)Forgettable Frisk Symposium: Terry at Fifty, Ohio State Journal of Criminal Law, Vol. 15, Issue 1, (2017).

- Stephen A.Saltzburg, Terry v. Ohio: A Practically Perfect Doctrine Terry and the Fourth Amendment: Marvel or Mischief St. John's Law Review, Vol. 72, Issues 3-4 (1998) .
- Tom Johnson; Jon Thames, Search and Seizure of Automobiles with Consideration of the Impact of United States v. Robinson Part IV: Criminal Procedure - Search and Seizure of Automobiles, Criminal Justice Systems Review, Vol. 2.

المحتوى:

الموضوع	الصفحة
الملخص	87
المقدمة	88
المبحث الأول: ماهية التفتيش	90
المطلب الأول: تعريف التفتيش	91
الفرع الأول: التفتيش والتعدي على الملكية	92
الفرع الثاني: التفتيش وتوقع الخصوصية	94
الفرع الثالث: محل التفتيش	96
الفرع الرابع: أنواع التفتيش	103
المطلب الثاني: المفهوم القانوني لتفتيش المركبات	106
الفرع الأول: تعريف المركبة	106
الفرع الثاني: مضمون تفتيش المركبات	107
الفرع الثالث: تفتيش الأمتعة الشخصية والصناديق المغلقة داخل المركبة	108
المبحث الثاني: حالات تفتيش المركبات في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي وقانون الإجراءات الجنائية الأمريكي	113
المطلب الأول: حالات تفتيش المركبات في قانون الإجراءات الجنائية الأمريكي	114
الفرع الأول: الحالة الأولى– السبب القانوني المقنع (نظرية كارول)	114
الفرع الثاني: الحالة الثانية– تفتيش المركبة في حالة استيقافها – نظرية التفتيش عن طريق اللمس الخارجي (مبدأ تيري فريسك)	118
الفرع الثالث: الحالة الثالثة– تفتيش المركبة الذي يلحق إلقاء القبض على السائق	122

الموضوع	الصفحة
الفرع الرابع: الحالة الرابعة– التفتيش لجرد محتويات المركبة المحجوزة أو المقبوض على سائقها	125
المطلب الثاني: حالات تفتيش المركبات في القانون الكويتي	129
الفرع الأول: الحالة الأولى– تفتيش المركبة بناء على صدور إذن	129
أولاً: الشرط الأول– تحقق وقوع الجريمة	130
ثانياً: الشرط الثاني– أن يكون ثمة اتهام قد تم توجيهه إلى الشخص المراد تفتيشه	130
ثالثاً: الشرط الثالث– أن يكون الهدف من تفتيش الشخص ضبط أدلة الجريمة	131
الفرع الثاني: الحالة الثانية– تفتيش المركبة في حالة الجريمة المشهودة	132
الخاتمة	134
المراجع	137